الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسيـة

قسم: العلوم السياسية

رقـــم:

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فـــرع: العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

- عوينة أيوب

تحت عنوان:

التداول على السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا

دراسة حالة تونس بعد 2011

لجنة المناقشة:

أ.د. بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلـة	رئيســـــــا
د/ ساعد طيايبة	جامعة المسيلـة	مشرفا ومقررا
د. سالم حسين	جامعة المسيلـة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لله بجميع المحامد الذي أمدنا بالصبر ووفقنا لإتمام عملنا هذا،

فكان خير معين،

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم،

المبعوث إلى خير الأمم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن كان من شكر وتقدير فللواحد الذي ساعدنا في إنجاز

هذا العمل المتواضع، ثم نتقدم بكامل شكرنا الجزيل

للدكتور ساعد طيابية على نصائحه القيمة وتوجيهاته طيلة

مشوار هذا العمل

والشكر موصول لأساتذة قسم العلوم السياسية

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان له يد العون في

إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: أيوب اللقب: عويمة

اسم الأب: لحسن اسم ولقب الأم: بورزق فضيلة

تاريخ الازدياد: 1983-07-18 مكان الازدياد: المسيلة

رقم الهاتف: 0671.57.45.65

البريد الالكتروني: hbybwymt.gmail

العنوان الشخصي: حي 203 مسكن المسيلة

الباكالوريا:

المعدل: 12.70 الشعبة/التخصص: الآداب والعلوم الإسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: دورة جوان 2004

الليسانس: علوم سياسية

تخصص الليسانس: علاقات دولية الدفعة/سنة التخرج: 2020

الماستر: علوم سياسية وعلاقات دولية

تخصص الماستر: العلاقات الدولية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: ☐ عاطل عن العمل: ☐

في حالة موظف:

وظيف عمـــومي: قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة: شركة أيوب حمزة للتجارة

الرتبة في العمل: مسير شركة

الصيغة:

موظف دائم: موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): أيوب عويشة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب جامعي

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201779337

والصادرة بتاريخ: 2017-08-27

عن دائرة: المسيلة

المسجل (ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة ماستر

التداول على السلطة والاستقرار السياسي في الجزائر دراسة حالة تونس بعد 2011

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 20 جوان 2022

إمضاء المعني

مقدمـــــــة

مـقدمـة:

يعد تداول السلطة في أفريقيا قضية من أكثر القضايا التي تثير جدلا واسعا، والتي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دول هاته القارة منذ حصولها على الإستقلال في ستينيات القرن الماضي، فأي حدث يقع في القارة يمكن إرجاعه إلى الأسلوب الذي يتم من خلاله تداول السلطة، بل إن الفقر والحروب الأهلية والمجاعات والأمراض التي تعاني منها القارة كلها عوارض لداء واحد ألا وهو التناحر من أجل الحصول على السلطة وقد عاصرت القارة الأفريقية نماذج مختلفة من تداول السلطة استخدم بعضها أساليب سلمية للوصول إلى السلطة بينما إستخدم البعض الآخر الأساليب القصرية العنيفة التي عانت منها القارة الإفريقية وعلى إستقرارها السياسي على مدار تاريخها، ومن هذه الأساليب، التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية و الانقلابات العسكرية.

وفي تونس استعاد الربيع العربي انفاسه بعدما توصلت القوى السياسية والنقابية والحقوقية الموزانة في البلاد إلى بلورة جملة من التوافقات، التي أسهمت في إرساء معالم الجمهورية الثانية، فخطى التونسيون خطوات على درب التأسيس الديمقراطي للدولة وتجلى ذلك من خلال ممارستهم مبدأ التداول السلمي على السلطة وانتقالهم من الحكم على أساس الشرعية الانتخابية إلى الحكم على أساس الشرعية التوافقية، وصوغهم دستورا جديدا وضع البلاد في مصاف الدول المتقدمة من الناحية التقنينية الدستورية على الأقل لكن التجربة الديمقراطية الناشئة تواجهها عدة تحديات اقتصادية واجتماعية يتعين أخذها بعين الإعتبار قصد تلافي مخاطر الإرتداد إلى عصر ماقبل الثورة .

أهمية الدراسة :

إن قضية تداول السلطة في أفريقيا وما تثيره من قضايا فرعية تعد من أهم القضايا التي يطرحها واقع الدول الإفريقية بشديد التعقيد وما تفرزه هذه القضية من ظواهر بعضها حديث لم تعرفه القارة والبعض الآخر معتاد عرفته القارة سابقا، وما عانت منه مما أثر على استقرارها السياسي، وتخيل البعض إنتهاءه وعدم عودته مجددا، كل هذا يعبر عن حاجة هذه القارة لفهم حقيقي لما تعانيه شعوبها من انتكاسات على مستويات عدة ومحاولة الوصول إلى حلول فعلية للمشكلات التي تواجهها هذه الشعوب، وفي هذه الدراسة سنحاول أن نسلط الضوء على تجربة تونس في الانتقال إلى الديمقراطية من خلال آلية التداول على السلطة وأثرها في الإستقرار السياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم تداول السلطة وتحديد أشكالها ومن ثم ربطه بمفهوم الاستقرار السياسي، ومن ثم التعر ف على الظاهرة واقعيا وأثرها بدراسة حالة تونس ومحاولة إبراز الظروف التي شجعت على التحول الديمقراطي في تونس.

إذن فأهداف هذه الدراسة يمكن تلخيصها في:

- طرح مفهوم التداول على السلطة وفق أسس علمية.
- تشخيص معالم الظاهرة في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس.
- البحث عن النتائج الايجابية ومحاولة تقديم نموذج تفسيري خاص بمنطقة الاستثناء الأفريقي من خلال الوصول إلى اجابات واستنتاجات بغية الاستفادة منها.

أسباب اختيار الموضوع :

تتعدد المبررات التي دفعتنا للبحث في الموضوع منها ماله علاقة بموضوع التخصص وذلك لكشف هوية الموضوع بالنسبة لتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إضافة إلى أسباب تتعلق بإشباع الرغبة العلمية، وسد جانب كبير من الفضول العلمي اتجاه موضوع التداول على السلطة ومساهمته في الإستقرار السياسي في النظم الإفريقية ، زد على ذلك، أسباب تتعلق بالموضوع نفسه وعلاقته بالحدث.

1-الأسباب الذاتية:

لا يخلو أي بحث من رغبة ذاتية تدفع لإنجازه، ولعل ما يدفعنا لإنجاز هذا الموضوع هو الرغبة العلمية للمعرفة العلمية والمنهجية والإجابة على الكثير من التساؤلات، وتقديم التفسيرات حول موضوع التداول على السلطة ومدى مساهمته في الإستقرار السياسي في إفريقيا، وإمكانية تقديم نموذج تفسيري خاص بمنطقة الإستثناء الإفريقي، بعد دراسة حالة تونس، ولأننا جز من هذه المنطقة فباتت أكيد أن الإجابات و الإستنتاجات تعنينا كثيرا .

2- الأسباب الموضوعية:

كانت التحركات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا تعددية بمعنى قبولها التنوع والإختلاف.

كما تطرح فكرة التداول على السلطة في الأنظمة الأفريقية بقوة، وذلك بداعي الإستجابة السياسية للواقع الداخلي وتمثل تونس النموذج لدراسة هذا الواقع الأفريقي لأنها تعتبر أولى الدول الإفريقية التي كسرت الإستثناء الإفريقي والعربي في الإنتقال إلى الديمقراطية عبر تحركات الشارع.

كما تحاول الدراسة الخوض في ظاهرة سياسية غاية في الأهمية والتعقيد، ذلك أن موضوع تداول السلطة خاصة بعد أحداث الانتفاضات الشعبية في دول شمال أفريقيا خاصة تونس واتجاهها في إسقاط رأس النظام، ولا تزال المرحلة الإنتقالية بمختلف المتغيرات

المحكمة فيها ظواهر متحركة متعرضة لأصناف من التغيرات والتي ربما ستكون جذرية وعميقة، إذا هو مسعى أكاديمي نريد أنتتبع من خلاله تجربة التداول على السلطة في تونس ومدى تأثيره على الإستقرار السياسي فيها، قصد التفسير والتعميم بين الظواهر المتشابهة في العلوم السياسية بصفة عامة والنّظم السياسية الإفريقية بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة:

إن قضية تداول السلطة في أفريقيا و ما تثيره من قضايا فرعية تعد من أهم القضايا التي يطرحها واقع الدول الأفريقية الشديد التعقيد وما تفرزه هذه القضية من ظواهر بعضها حديث لم تعرفه القارة والبعض الآخر معتاد شهدته القارة في السابق، وعلى غرار ذلك يمكن طرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى ساهمت عملية تداول السلطة على الإستقرار السياسي في أفريقيا عموما وفي تونس خصوصا بعد2011 ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما هي أساليب التداول على السلطة في أفريقيا وما مدى تأثيرها على الإستقرار – عدم الإستقرار.– السياسي في أفريقيا؟
- بما تميزت التجربة الديمقراطية في عهد زين العابدين بن علي؟
- هل استطاعت القوى السياسية في تونس من تحقيق أهدافها وفقا لقواعد التوافق السياسي الجديد؟
- هل أصبح الحكم بعد الثورة تجربة سياسية نسبية مفتوحة على التداول وقابلة للتغيير والتجديد؟
- هل كان للمنجز الدستوري والتوافق السياسي المشهود في تونس ضمان كافي لنجاح المسار الانتقالي وتحقيق الإستقرار المطلوب؟

الفرضية الرئيسية:

ساهم تداول السلطة بنسبة كبيرة في الاستقرار السياسي في الدولة التونسية في الفترة بعد سنة 2011.

فرضيات الدراسة:

1. كلما كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اتبعتها الأنظمة السياسية في أفريقيا عموما وتونس خصوصا فاشلة كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي.
2. كلما كان هناك تداول على السلطة في أفريقيا وتونس خصوصا كلما زادت فرص عدم الاستقرار السياسي.
3. كلما كان هناك تداول سلمي على السلطة وانتقال سلمي للسلطة في تونس كلما كان هناك استقرارا سياسي.

الحدود الزمنية:

تمتد الحدود الزمانية للدراسة من الفترة ما بعد 2011 أو ما عرف إعلاميا بالثورة في تونس والإطاحة بأكبر النظم السياسية الإفريقية والعربية تعميرا وتسلطية في العالم الإفريقي والعربي إلى غاية الإنتخاب عل الدستور الجديد لتونس.

الحدود المكانية:

لن تستطيع الثورة أن تشمل كل الرقعة الجغرافية للنظم السياسية الإفريقية ولهذا وإدراكا منا للتشابهات العميقة في طبيعة النظم السياسية الإفريقية، وستكون الدراسة في حقل النظم السياسية المقارنة من خلال النموذج التونسي.

الحدود الموضوعية:

الدراسة ستتطرق إلى النظام التونسي بعد الإطاحة بالنظام التسلطي للرئيس زين العابدين بن علي في تونس وسندرس مدى مساهمة آلية التداول على السلطة في الإستقرار السياسي لتونس ومدى نجاحها.

أدوات التحليل:

1- الإطار المنهجي:

تقتضي دراسة الموضوع الاستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لانجاز البحوث العلمية فقد اعتمدت الدراسة على:

المنهج التاريخي: الذي يتضمن الجانب التفسيري في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي بغية الاستفادة من التجارب السابقة.[1]

المنهج المقارن: الذي يقوم على دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فمحاولة مقارنة التجارب الأفريقية عامة مع تجربة تونس خصوصا تعطينا نتائج متشابهة وأخرى مختلفة في بعض الأحيان الأخرى.[2]

منهج دراسة الحالة: نستعين بمنهج دراسة الحالة لمعالجة المشكلة البحثية التي تطرحها الدراسة التي ستعالج مسألة الدول على السلطة و الإستقرار السياسي في النظم السياسية الإفريقية ، وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على

[1] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات** ، دار هومة ، الجزائر:2007 ص . 68.

[2] محمد شلبي ، نفس المرجع، ص.70.

أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وتمييزه من الوحدات المشابهة لها.[1]

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، خصص الفصل الأول منها لدراسة التداول على السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا والذي ينطوي تحته ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول بعنوان مفهوم تداول السلطة والاستقرار السياسي، إضافة إلى المبحث الثاني الذي جاء بعنوان أساليب التداول على السلطة في أفريقيا، وجاء المبحث الثالث ليبرز انعكاسات تداول السلطة في أفريقيا على استقرارها السياسي.

أما الفصل الثاني الذي تناول التداول على السلطة ومسار التحول الديمقراطي في تونس والذي يشمل ثلاث مباحث، ابرز المبحث الأول عوامل التحول الديمقراطي في تونس، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على واقع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس، أما المبحث الثالث فقد خلص إلى معوقات وشروط التحول الديمقراطي في تونس.

أما الفصل الثالث فقد ركز على مسار الانتقال الديمقراطي وإقامة الدولة الديمقراطية في تونس، بحيث تناول المبحث الأول منه التغيير السياسي في تونس، وشمل المبحث الثاني المرحلة التأسيسية وإقامة الدولة الديمقراطية، وأخيرا تناول المبحث الثالث نهاية المرحلة الانتقالية و التداول السلمي على السلطة

وخلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي كانت خاتمة الدراسة.

[1] محمد شلبي ، مرجع سابق، ص.87.

الفصل الأول

التداول على السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا

تمهيد:

لقد عاصرت القارة الأفريقية نماذج مختلفة من تداول السلطة استخدم بعضها أساليب سلمية والبعض الآخر استخدم أساليب قصرية عنيفة للوصول إلى السلطة عانت منها القارة الأفريقية على مدار تاريخها مما زعزع استقرارها السياسي وعلى هذا الأساس جاء تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **المبحث الأول: مفهوم تداول السلطة و الإستقرار السياسي**
- **المبحث الثاني: أساليب التداول على السلطة في أفريقيا**
- **المبحث الثالث: إنعكاسات تداول السلطة في أفرقيا على إستقرارها السياسي**

المبحث الأول : مفهوم تداول السلطة و الإستقرار السياسي

تعتبر آلية تداول السلطة وما لها من تداعيات على الاستقرار السياسي لأية دولة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير من جانب الباحثين لاسيما في الشئون الأفريقية. فبالرغم من أن غالبية الدول الأفريقية ورثت عند استقلالها نظمًا قائمة على التعدد الحزبي تكرس لمبدأ التداول السلمى للسلطة على النحو المبين في دساتير هذه الدول، إلا أن العديد من رؤساء الدول الأفريقية حديثة الاستقلال سرعان ما لجأوا لنبذ التعددية لصالح خيارات أخرى بدت لهم ربما أكثر ملاءمة للواقع الأفريقي وأكثر اختلافًا عن تلك النظم المعمول بها في الدول الاستعمارية السابقة.

المطلب الأول : مفهوم تداول السلطة شروطه وأشكاله

1-مفهوم تداول السلطة:

إن محاولة تعريف مفهوم التداول على السلطة لا تخلو من صعوبات و إشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول على السلطة وتنوع لوازم إمكانه مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهومي واحد، ولكن فقط الجانب التقني لعملية التداول من حيث هو آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة القادرة على تحقيق أقدار من الإجماع والإتفاق على عملية التعريف، ويعرف شارل دياش التداول على السلطة بكونه مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى مالا نهاية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر، أما جان لوي كرمون فيعتب أنه " وضمن إحترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الإقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة[1] ويعرفه أحد الباحثين أن تتعاقب أو تتناوب على السلطة القوى

[1] غسان سلامة، **أين هم الديمقراطيين: في ديمقراطية من غير ديمقراطيين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:1995، ص.11.

السياسية المتنافسة فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد أن تفقد صفتها كأغلبية .

وعرفها غسان سلامة بأنها ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في إختيار قادتهم عن طريق الإنتخابات.[1]

2- شروط التداول على السلطة:

2-1 التعددية الحزبية: في حمأة الصراع على السلطة تتجلى التعددية الحزبية كظاهرة طبيعية لإختلاف سياسة تتضمن تمايزات فكرية وأيديولوجية بين مكونات المجتمع السياسي الذي يتوجه إليها بالتنظيم لحفظ الدولة والمجتمع من التفكك والتحلل.

إن التعدد في الأحزاب والفئات السياسية هو في حقيقة الأمر من أهم شروط التداول على السلطة إذ تنعدم في نظام الحزب الواحد حرية الإختيار بين تيارات سياسية مختلفة وينحصر الإنتخاب في حزب السلطة الذي يهيمن عادة على كل الوظائف السياسية في الدولة وبذلك يفقد الإنتخاب كل مضامينه الأساسية ليتحول إلى أشكال أقرب إلى الإستفتاء أو التزكية أو غيرها من المصطلحات المعبرة عن إبداء الرأي إزاء طرف واحد، وأدنى أشكال التعددية الحزبية هو وجود حزبين سياسيين متنافسين ينحصر التداول على السلطة بينهما في فترات تحددها القوانين المنظمة للإنتخابات.

2- 2 الإنتخابات: يشترط التداول الديمقراطي على السلطة أيضًا الإجراء الدوري للإنتخابات حرة ونزيهة، وإذا كان لفظ التداول يطلق على عملية الدخول والخروج من السلطة فإن الإنتخابات هي الأداة التي تتم بها هذه العملية، ودون الدخول في تفاصيل عملية الإقتراع، فيكفي أن يجرى الإقتراع بشكل حر وعام ومباشر وسري ويبقى إختيار إحدا طريقتي

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الثالثة، دار النضال للطباعة، لبنان: 1989، ص.262.

الإقتراع المطبقتان حتى الآن في الديمقراطيات الحديثة الإقتراع بأغلبية الأصوات والإقتراع بمبدأ النسبية أمرا موكل إلى كل بلد حسب ما يرتضيه.[1]

2-3 الإتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية في ظل إحترام الأقلية

يفترض التداول على السلطة إتفاقًا أوليا على مؤسسات الدولة، زد على ذلك فإن التداول هو ليس تغيير الدولة وإنما هو تغيير في الدولة وهو ليس تبديلا لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة فقط، كذلك فإن التداول هو تداول على تسليم أجهزة الدولة من أجل تحقيق قناعات وخيارات وبرامج الفئات والأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة وذلك من خلال المؤسسات القائمة (مؤسسة الرئاسة – مؤسسة القضاء –مؤسسة الجيش)، هذه المؤسسات لا يمكن تدويرها في الغالب إلا بعد إستشارة شعبية موسعة وتنقيحات دستورية عميقة بعد الحصول على إجماع داخل الطبقة السياسية.[2]

3- أشكال التداول على السلطة:

3-1 التداول المطلق: هو التداول الذي تدخل على إثره السلطة بكاملها إلى المعارضة ويأتي هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني إثر فوز حزب أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المذلة من الأصوات في الإقتراع العام مما يؤهله إلى تشكيل الحكومة بمفرده.

أيضًا يمكن أن يحصل تداول مطلق على السلطة في النظامين الرئاسي والنصف الرئاسي إذا ما كان عقد الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية في فترة زمنية واحدة مما يتيح للرئيس والأغلبية البرلمانية أن يكونا في تكتل أو حزب واحد قادر على أن يشكل الحكومة بمفرده.[3]

---

[1] صفى الدين خربوش، **السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات**، نقلا عن الموقع
تاريخ الاطلاع: 15 /2022/04 WWW.ALJAZEERA.COM

[2] صفي الدين خربوش، نفس المرجع.

[3] فلاح خلف كاظم الزهيري، **الديمقراطية والتدول السلمي على السلطة**، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع: 15.04.2022www.aljazeera.com

3-2 التداول النسبي: هو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة ويوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي والنصف الرئاسي حيث يتم إنتخاب الرئيس والبرلمان في فترات زمنية متباعدة إذ وعلى نقيض التداول المطلق حيث تنتمي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى كتلة أو حزب سياسي واحد حاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات فإن التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من المعارضة على قسم فقط من السلطة والحزب الحاكم على القسم الآخر أي بصورة أخرى أن تنتمي أغلبية البرلمان إلى حزب أو كتلة سياسية في الوقت الذي ينتمي فيه الرئيس إلى حزب أو كتلة سياسية أخرى، و يوجد هذا النوع من التداول خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3-3 التداول عبر وسيط: يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصًا في ألمانيا، إذ يحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة أحد الحزبين الرئيسيين من أجل تشكيل الحكومة.

وكثيرا ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجمًا أكبر مما هو عليه في حقيقة الأمر، وغالبًا ما يفرض على الحزب الذي أختير ترجيحه من أجل تشكيل الحكومة تنازلات سياسية.[2]

[1] فلاح خلف كاظم الزهيري، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني : مفهوم الإستقرار السياسي ومتطلباته

1- مفهوم الإستقرار السياسي:

1-1 مفهوم الإستقرار لغة:

كلمة إستقرار في اللغة العربية من إستقر، يستقر استقرارا، الرجل بالمكان، لبث فيه وتمكن[1]، وقد إشتق مصطلح الإستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان أي قرار وثبوت.[2]

1-2 مفهوم الإستقرار السياسي :

هناك ثلاث مدارس فكرية كبرى إختلفت في دراسة الإستقرار السياسي حيث كل منها تتبع مفهوما معينا للاستقرار السياسي وهي :

1-2-1 المدرسة السلوكية: وفقا لهذه المدرسة فإن الإستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الإجتماعية وتتم عملية إتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسة وليس نتيجة للعنف.[3]

ومن هذا المفهوم المحدد للإستقرار السياسي نجد أنه لا يعد إستخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية.[4]

---

[1] علي بن هادي وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب** : معجم عربي مدرسي ، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:1991، ص.47.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، جزء41، دار المعارف، مصر: 1981، ص.ص.3579.3580.

[3] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 309،أكتوبر، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان: 2004، ص. ص. 50-51.

[4] سالم غمودي، مرجع سبق ذكره، ص.117.

1-2-2 المدرسة البنائية الوظيفية: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة و الإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.[1]

وقد تناول "غابريال ألموند" مفهوم الإستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائنٍ حي ينزع إلى التكييف والتوازن والإستقرار و أن الخلل بعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكييف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته.[2]

1-2-3 المدرسة النظمية: تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي وحسب المدرسة فالإستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة فالإستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم إستغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[3]

من خلال أراء هذه المدارس الثلاث يمكن تعريف الإستقرار السياسي على أنه عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.

كما يمكن تعريف الإستقرار السياسي إجرائيا على أنه " عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة

---

[1] سالم غمودي، نفس المرجع، ص.119.

[2] محمد شلبي ، **الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند دراسة مقارنة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية العدد 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 18

[3] خالد حنفي علي، **الإستراتجية الجديدة لأمريكا في أفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 253، مؤسسة الأهرام مصر: جويلية 2003، ص.29.

مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام.[1]

2- متطلبات الإستقرار السياسي:

يتوقف إستقرار نظام سياسي على مدى إنسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وتحكم هذا الترابط تتأثر الإختيارات الفكرية والثقافية والسياسية و الإقتصادية و الإجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإن هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للإستقرار السياسي.

2-1 المتطلبات الفكرية والثقافية: إن من دعائم الإستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية و الإجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الإستقرار.[2]

2-2 المتطلبات السياسية: من المتطلبات الأساسية أيضًا لإستقرار النظام السياسي وتكيفه هو إمتلاكه أبنية سياسية متمايزة ، أي وجود تخصص و إستقلال لهذه الأبنية، بمعنى قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته وأستقلت.[3]

وكذا إمتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة إقتصادية، اجتماعية، ثقافية، اعلامية، تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى، كما يستلزم الإستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية.[4]

---

[1] خالد حنفي علي ، نفس المرجع، ص.30.

[2] مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد فلق، **الإيديولوجية والسياسة**، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا: 1993، ص.75.

[3] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.249.

[4] محمد شلبي، نفس المرجع، ص.252.

2-3 المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية:

ونقصد بالمتطلبات الإقتصادية للإستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية ومن خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية وإجتذابها من البيئتين المحلية والدولية على حدٍّ سواء. أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الإجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.[1] وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر إستقرارا.

إلى جانب المتطلبات الإقتصادية هناك المتطلبات الإجتماعية، وتعني هذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها، وتعتمد هذه القدرة أساسا على إستخدام أو التلويح باستخدام فكرة الإكراه المادي، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والممتلكات وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة ممَّا يدعم التعاون السلمي بينهما.[2]

[1] ثامر كامل محمد الخزرعي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ،دراسة معاصرة في إستراتجيات إدارة السلطة**، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن: 2004، ص.184.

[2] محمد محفوظ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية**، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان: 2002، ص.128.

المبحث الثاني: أساليب التداول على السلطة في أفريقيا

المطلب الأول: الانقلابات العسكرية

1- عوامل انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا

تعبر ظاهرة انتشار الانقلاب العسكري بأنواعه وبأدواره المختلفة عن تغير غير شرعي في الأداة الحكومية بما يعني مخالفة نصوص القانون الوضعي ولا يحقق المثالية السياسية أو النظام القيمي الذي يحكم النظام القائم، أي لا يصل إلى تغيير المفهوم السياسي العام الذي يسيطر على المجتمع المعين بل يتعدى أن يكون محض استبدال النخبة الحاكمة بأخرى، حيث تلعب المؤسسة العسكرية دورا سياسيا مباشرا. كما توجد مجموعة من العوامل المتضافرة التي تعكس انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية يمكن طرحها على النحو الآتي:

1-1 دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الأفريقية:

من الصعب فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا دون فهم طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في الحكم في أفريقيا لفهم سلوكها السياسي، فقد جاءت هده المؤسسة كنتاج استعماري حيث أنشأها الأوربيون المستعمرون وانحصرت مهمتها في حفظ الأمن الداخلي، فكانت أقرب إلى مفهوم ابوليس المحلي منها إلى مفهوم الجيش النظامي، ونظرت إليها القوى الوطنية باعتبارها مساوية للجيوش الاستعمارية، وبع الاستقلال بدأت هده الجيوش تخرج عن كونها مجرد فصائل مسلحة شبه بوليسية وبدأت تكتسب تدريجيا خصائص وسمات المؤسسات العسكرية الحديثة.[1]

[1] كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريفيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد:2011-2012، ص.66.

فقد كان أول تدخل عسكري من أجل تحقيق مطالب خاصة بالمؤسسة العسكرية في توجو(جانفي 1963) نظرا للسياسة التقشفية التي اتبعها الرئيس سيلفانوس أوليمبيو، وكان الجيش أحد ضحاياه. كما كان أول انقلاب يهدف لتغيير النخبة الحاكمة هو الانقلاب الذي قادها هواري بومين في الجزائر للإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة عام 1965.[1] ومع نهاية الستينات كان عدد الانقلابات العسكرية التي لاقت نجاحا قد وصل إلى ثلاثين حالة في ثمان سنوات، كما تعرضت تسع دول أخرى لمحاولات انقلاب فاشلة بلغة ثلاثة وعشرون محاولة.

وفي السبعينيات وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد العام الأول من العقد إلا أن موجة الانقلابات العسكرية توالت على القارة وكان أول انقلاب في أوغندا في جانفي 1971، ثم جاء الانقلاب الذي قام به الدرج على النظام الإمبراطوري في اثيوبيا عام 1974 اشتملت على وقوع أكثر من مائة انقلاب ومحاولة انقلابية ويمكن القول أن القارة الأفريقية قد شهدت ما يقارب خمسة وثمانين انقلابا عسكريا نجاحا منذ الاستقلال وحتى عام2004.[2]

1-2 العوامل السياسية:

واجهت نظم الحكم في أفريقيا عقب الاستقلال عدد من العقبات التي مهدت السبيل إلى التدخل العسكري في الحكم، ولم تستطع هده النظم التغلب عليها رغم مرور عقود طويلة، مما أعطى مبررا لاستمرار ظاهرة الانقلابات العسكرية من أهم هذه العقبات ضعف البناء المؤسسي في هذه الدول و الذي جاء نتيجة تدهور هيبة الحزب الحاكم وضعف القيادة السياسية وظهور صراعات حادة بين صفوف القيادة الحاكمة.

[1] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص.67.

[2] **نفس الرجع**، ص.68.

1-3 طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمعات الأفريقية:

بأن الانقسامات المختلفة التي تتميز بها المجتمعات الأفريقية تمثل أساسا تبنى عليه العديد من المشكلات التي تعاني منها القارة الأفريقية، وعلى الرغم من أن كافة المجتمعات في العالم تشهد الانقسامات فيما بينها من حيث مدى عمقها ووضوحها والنوع الغالب منها. كما تظهر هده الانقسامات في أفريقيا بشكل حاد يعبر عن أزمة اندماج وطني.[1] فقد كان أحد أهم أهداف موجة الاستقلال الأولى التي شهدتها القارة خلال عقد الستينات هي الدعوة الي بناء الدولة الأمة وخاصة بعدما نجحت الحركات الوطنية قبل الاستقلال في خلق شعور بالوحدة القومية في مواجهة المستعمر ولكن مع زوال الاستعمار وتفشي الصراع على السلطة بين الجماعات الاثنية المختلفة التي اعتبرتها كل منها أنها الحق في السيطرة على هذه السلطة.

ولابد من التأكيد عل أن الانقسامات في حد ذاتها لا تعد محركا للانقلابات العسكرية ولكن تسييس هده الانقسامات هو العامل المحفز للانقلابات حيث أن أي رئيس يصل إلى السلطة يعمل على محاباة أبناء قبيلته أو جماعته الاثنية وتفضيلهم على باقي الجماعات الأخرى والتي تتعرض إلى التهميش أو الانتقام بسب انتهاء الرئيس السابق لهذه القبيلة وهده الحالة تظهر في كل الدول الأفريقية وتعطي مبررا لكافة صور عدم الاستقرار في القارة ولذلك تعمل الجماعات الاثنية الأخرى على الوصول إلى السلطة مستخدمة أبنائها المجودين داخل المؤسسة العسكرية (انقلاب عايدي أمين في أوغندا عام 1971 ، وانقلاب الدرج في اثيوبيا عام 1974).[2]

---

[1] حمدي عبد الرحمان، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل**، ط1، مكتبة مدبولي، مصر: 2007، ص. ص. 97-98.

[2] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.99.

1-4 المشكلات الاقتصادية وانتشار الفساد:

تلعب هذه العوامل دورا محوريا في انتشار الانقلابات العسكرية في القارة حيث تعد أفريقيا من أفقر المناطق الموجودة في العالم وتنتشر فيها المجاعات والأمراض. وقد علقت شعوب القارة أملها في أعقاب الاستقلال على القادة السياسيين لتحقيق التنمية وانتشال هذه القارة من بحور التخلف والفقر ما يمكنها من تبديل كل ما تعانيه من أزمات اقتصادية، ولكن كل هذه الطموحات الجماهرية ضاعت مع مرور عقود عقب الاستقلال دون تحقيق تنمية اقتصادية وزيادة انخفاض مستويات معيشة الأفراد والتي تحولت إلى حالات من عدم الرضى الشعبي وإذا كان تحريك الانقلابات العسكرية ينبع من الصفوة فان نجاحها يعتمد على تأييد الجماهير الذي يكون مصدره عدم الرضى العام (لعبت عوام ضعف الاقتصاد دورا في الإطاحة بملتون أوبتي في أوغندا عام 1971).كما تعاني المجتمعات الأفريقية من انتشار الفساد في الحكومة والأحزاب والذي يعد من العوامل المهمة المحرك للانقلابات العسكرية.[1]

1-5 العوامل الخارجية:

وتظهر هذه العوامل في شكل تأثير تحركات بعض الفاعلين الدوليين أو الإقليميين على حدوث انقلابات عسكرية فيتدخل هؤلاء الفاعلون لإسقاط نظام الحكم المدني القائم أو إقامة غيره أو لحماية الحكومات الموجودة في السلطة، كما أن مدبري الانقلاب يضعون في اعتبارهم دائما ردود الفعل العالمية إزاء انقلابهم والخوف من التدخل الخارجي لمنع استيلاء الجيش على السلطة.

وتتضح في المستوى الإقليمي ظاهرة العدوى والتي تشير الي أن حدوث الانقلاب العسكري في دولة من الدول يشكل حافزا لوقوع انقلابات عسكرية في الدول المجاورة، فقد

[1] حمدي عبد الرحمان، **دراسات في النظم السياسية والأفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، مصر: 2010 ص.173.

أدى الانقلاب العسكري الذي قاده (سوجلو) في البنين عام 1965 إلى حدوث انقلابات عسكرية في كل من أفريقيا الوسطى ونيجريا وغانا.

كما أن تدفق أعداد كبير من الجنود في الكونغو برازفيل بعد التمرد العسكري الذي أصابها مما أدى إلى تورط هؤلاء المقاتلين في الصراع الثائر بها، في حين تدخلت السنغال عسكريا في 30 يوليو 1981 في غامبيا لإحباط الانقلاب العسكر الذي وقع بها وقامت قوات التدخل لإعادة السيطرة داود أجاوار الى السلطة وهي الخطوة التي قادة إلى إعلان اتحاد كونفدرالي بين السنغال وغامبيا.[1]

المطلب الثاني : طبيعة حكم النظم العسكرية في أفريقيا:

على الرغم من وجود عدد من الانقلابات التي وقعت دون اراقت الدماء. إلا أن خبرت الانقلابات في أفريقيا تؤكد على أنه عقب تولي العسكريين السلطة يلجؤون إلى اعتقال كبار المسؤولين في النظام السابق ومحاكمتهم وتمييل بعض الأنظمة العسكرية إلى استخدام أساليب التطهير المختلفة سواء داخل الجيش أو في المجتمع.

كما أن المؤسسة العسكرية عقب نجاح الانقلاب تهيمن على الهيئات والمؤسسات الرئيسية في الدولة بالقدر الذي يمكنها من التحكم في عملية صنع القرار السياسي كما تقوم بدور التأمين السياسي لنظام الحكم، وإعادة ما يتم تشكيل مجالس عسكرية في أعقاب نجاح الانقلاب لتتمكن المؤسسة العسكرية من ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية الواسعة.[2] ولم تختلف نظم الإدارة التي أشرف عليها العسكريون على نظم الإدارة التي كانت سائدة في معظم الدول الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية حيث تميزت هذه النظم بالمركزية والبيروقراطية واستخدام وسائل القمع والتطهير في التعامل مع المعارضة، وبالتالي لم يخرج

[1] محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.168.

[2] حمدي عبد الرحمان، **العسكريون والحكم في أفريقيا**، ط1، مركز دراسات المستقبل الأفريقي،1996 مصر، ص.124.

ما فعلته غالبية الانقلابات العسكرية التي أوصلت العسكريين إلى السلطة في أفريقيا عن كونهم مجرد تغيير أشخاص النخبة الحاكمة.

كما لا يفي العسكريون في معظم الحالات بالوعود التي قطعوها على أنفسهم وخاصة إعلانهم العودة إلى ثكناتهم بعد فترة وجيزة من الانقلاب، تعتبر فترة انتقالية ثم إعادة الحكم المدني مرة أخرى للبلاد، ولكنهم يستمرون في تولي السلطة تحت دعوى تحقيق الاستقرار والأمن في الدولة، ويحاول هؤلاء العسكريون تسييس حكمهم بإنشاء أحزاب سياسية تحت سيطرتهم وخلق روابط مع التنظيمات المدنية في المجتمع أو إجراء استفتاءات أو انتخابات رئاسية غير تنافسية لإضفاء نوع من الشرعية السياسية الوهمية لحكمهم.[1]

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي و التداول السلمي على السلطة

شهدت القارة الأفريقية في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تغيرات سياسية مهمة جاءت في مجملها في إطار القبول بمفهوم التداول السلمي للسلطة وقد ظهرت هده التغيرات نتيجة لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية في الدول الأفريقية كان من أهمها فشل السياسات التي اتبعتها الأنظمة العسكرية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية مما أثار السخط الشعبي ضد هذه الأنظمة، وانتهاء الصراع بين قطبي الحرب الباردة والذي كان من مبررات دعم القوى الكبر لعدد من الأنظمة العسكرية الموالية لها في أفريقيا، بالإضافة إلى المشروطية الدولية والتي ربطت بين تقديم المساعدات للدول الأفريقية وبين اتجاه هذه الدول نحو تحقيق التحول الديمقراطي والذي يعدد من أهم أسسه التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات تعددية حرة.

[1] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.135.

نجحت عدد من الدول الأفريقية في تحقيق التداول السلمي للسلطة منذ عام 1990 وحتى الآن، حيث وصل عدد هذه الدول إلى أكثر من ثلاثين دولة من إجمالي دول القارة الأفريقية البالغ عددها ثلاثون دولة، و ظهرت تطورات ايجابية في القارة لم تكن معتادة مثل:

– قبول زعماء سياسيين التخلي عن السلطة بناء على نتائج انتخابات العامة مثل: كينيث كاوندا في زمبيا عام 1991و هستنجر باندا في مالاوي عام 1994 وأراب موي في كنيا 2002.

– تنحي قيادات عسكرية جاء بعضها عبر انقلابات عسكرية ولكنهم لم يستطيعوا كمواجهة الضغوط الشعبية التي طالبت بتنحيهم عن الحكم، فقبلوا الخروج من السلطة نزولا عن رغبة الإدارة الشعبية ومن هذه القيادات صامويل كيريكو في البينين عام 1991 وموسى تراوري في مالي 1992 وجيري رولنجز في غانا عام 2000 وتسليم الجنرال عبد السلام أبو بكر السلطة للمدنيين عبر انتخابات في نيجريا عام 1999.[1] كما اشتراك قيادات تنحت عن السلطة في انتخابات عامة وفوزها صامويل كيريكو في بنين (انتخابات1996–2001)، و الرئيس راتسير في مدغشقر عام 1996، وبالرغم مما تحمله هذه التجارب الناجحة لتداول السلطة سلميا في أفريقيا من آمال علي طريق التحول الديمقراطي إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذه التجارب قدمت العلاج الناجح لكل ما تعانيه القارة من آثار سلبية نتيجة ظاهرة الانقلابات العسكرية ،فلا تزال بعض هذه التجارب تعبر عن تداول صوري للسلطة في شكل إجراءات تتبعها النخبة الحاكمة من اجل التفاف علي مجريات التحول الديمقراطي مثل إجراء بعض التعديلات الدستورية للإبقاء علي السلطة في يد رئيس الدولة أو عائلته (تعديل دستور توجو 2002،تعديل دستور أوغندا/يونيو2005) أو وضع قيود علي مشاركة بعض القوي أو الأحزاب في العملية السياسية، فقدحا ول رئيس ساحل العاج السابق كونان بيديه إقصاء

[1] حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص.263.

رئيس الوزراء الأسبق (حسن وطرا) من الانتخابات الرئاسية تحت دعوى أن أصوله ليست ايفوارية مما مثل أهم مبررات الانقلاب العسكري الذي أطاح بيديه عام 1999، كما لم تحجب هذه التجارب حالات عدم الاستقرار التي شهدتها عدد من الدول وخلال نفس الفترة الزمنية نتيجة لتناحر الجماعات المختلفة علي السلطة والتي أدت الي شيوع ظواهر مثل الحروب الأهلية و اللاجئين وانهيار دول بأكملها تحت وطأة الصراعات المسلحة مثل الصومال وليبيريا، بالإضافة إلى عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية للظهور مرة أخري في القارة.[1]

[1] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.263.

المبحث الثالث :انعكاسات أساليب تداول السلطة علي الاستقرار السياسي في أفريقيا

تعاني دول أفريقيا من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم السياسية الأمر الذي أدى إلي عدم استقرار ها بشكل مستمر ودائم ويمكن في هذا السياق أن نميز بين مستويات ثلاثة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود أفريقيا.

المطلب الأول :عدم استقرار القيادة العسكرية

بالنسبة إلى التغيير العنيف للقيادة السياسية، فقد شهدت دول أفريقيا 26 حالة تم تغيير القيادة السياسية فيها بشكل عنيف خلال الفترة من نوفمبر 1958 وحتى نوفمبر2002م، ولعل دلك يعكس خطورة عملية تداول السلطة وإشكالية الخلافات السياسية. ولا شك أن عدم استقرار القيادة السياسية في أفريقيا يطرح تحديا أمام التعامل الحركي معها من جانب دول العالم. والظاهرة اللافتة للنضر حقا في ظل التطورات أقررتها المنطقة، تتمثل في ظهور جيل جديد من القادة الذين تولوا السلطة عن طريق القوة، ومحاولتهم اكتساب الشرعية من خلال الدفاع عن المصالح الأمريكية و الفرنسية، ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى (لميس زناوي) في إثيوبيا (أساسي اقو رقى) في اريتريا (وبوري موسيفيني) في أوغندا.[1]

المطلب الثاني: الصراعات العرقية و الاثنية:

تشهد دول أفريقيا تباينا عرقيا واختلافا اثنيا واضح المعالم تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخري وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية و السياسية بين هذه الجماعات المتمايزة.

الظاهرة الاثنية مستمرة في دول إفريقيا وهو دليل واضح[2] على عدم فهم جميع أبعاد هذه الظاهرة بعد وعلى الرغم من طرح الكثير من الحلول السياسية لها فإنها لا تزال تشكل أحد

[1] حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص119.

[2] نفس المرجع، ص 120.

أبرز عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الأفريقية أوغندا على سبيل المثال لم تعرف السلام والأمن الاجتماعي مند انفجار التوتر الاثني عام 1966 عند تطورت الأزمة الدستورية بين رئيس الوزراء إلى تدعيم موقفه من خلال الحصول على تأييد قبائل (اللانجي) و(الأتشولي)، وأدى ذلك إلى قيام أول انقلاب عسكري عام 1971أعقبه تصفية منظمة لأفراد اللانجي والأتشولي في صفوف الجيش وكل مواقع السلطة و النفوذ الأخرى، ولم ينتج من هذه التصفية سوى الكاكاوا والنوبة. ومن ثمة فان هنالك عدة ملاحظات أساسية تعد مقدمات ضرورية لفهم ظاهرة الصراع الاثني والعرقي في أفريقيا:

الأولى: أن دول أفريقيا كلها تشهد وجود انقسامات اثنية وعرقية وقبلية متنوعة وتتباين هذه المجموعات ثقافيا واجتماعيا، وقد تمتلك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء للهوية القومية، وهو ما يدعم من قناعتها بالاستقلال والتمايز العرقي.

الثانية: أن هذه الانقسامات تتسم في كثير من دول أفريقيا بمستويات عالية من العنف والتسييس، وكما هو الحال في جنوب السودان و إثيوبيا والصومال.

الثالثة: أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين اثنتين على نحو مكثف ويزداد الشك بين هاتين الجماعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة، ولا يصبح مستغربا حرمان الأفراد خارج الجماعة الاثنية من الوظائف والخدمات الاجتماعية المختلفة، وحتى ممارسة العنف ضدهم يؤكد هذه الحقيقة تاريخ الصراعات الاثنية في أوغندا وإثيوبيا.[1]

الرابعة: أنه من الملاحظ وجود وعي اثني متزايد سواء من حيث مداه أو ثقافته ومن ثم فان المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المصاحب له يتسم بالتوتر وعدم الاستقرار، وفي

[1] حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص.121.

ظل هذه الظروف والأوضاع يكتسب العامل الاثني نوعا من الإشباع والتدعيم الذاتي، ويؤرق الانتماء العرقي عبر العملية الاجتماعية للأجيال المتتالية.

المطلب الثالث: الحروب الأهلية والمحاولات الانفصالية.

لقد أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود الكثير من دول أفريقيا إلى تكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ومن أبرز هذه الحروب خطورة الحرب الأهلية في جنوب السودان والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في أوغندا وكذلك العداوات ذات التعامل الحركي العنيف. [1]

[1] حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص.122.

خلاصة:

يثير موضوع تداول السلطة في افريقيا عدداً من النقاط التي ينبغي تناولها من قبيل تعريف تداول السلطة، والتطور التاريخي لتداول السلطة في المنطقة الافريقية، والنصوص الدستورية الحاكمة لانتقال السلطة في الدول الافريقية، وآليات انتقال السلطة في المنطقة، والانتخابات مثلا هي آلية من آليات التداول السلمي للسلطة، والواقع الفعلي لانتقال السلطة في النظم السياسية للدول الافريقية، ومستقبل هذا التداول من خلال تناول احتمالات ومعوقات تحقيق التداول السلمي للسلطة في المنطقة الافريقية.

الفصل الثاني

التداول على السلطة ومسار التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد:

سوف نوضح في دراستنا حول التداول على السلطة في تونس وأثره على الاستقرار السياسي في التجربة الديمقراطية في عهد زين العابدين بن على الذي ما إن اعتلى سدت الحكم باشر في تطبيق مشروعه الديمقراطي الذي مس كل جوانب الحياة السياسية اذ بموجبه دخت تونس فيما يطلق عليه بالعهد الجديد وللتعرف اكثر على ملامح هدا العهد وما افرزه من إصلاحات جوهرية، اذ تتمحور دراستنا في هذا الفصل على مايلي:

- **المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تونس**
- **المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس**
- **المبحث الثالث: معوقات وشروط التحول الديمقراطي في تونس**

المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تونس

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، فكانت بداية الثورة ضد الفساد والتهميش، ولعلى التاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز حتى الثورة الفرنسية في بدايتها كانت كذلك، إذا فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الاجتماعية، ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغير راديكالي لنظام برمته، ولاقتلاع حزب لهو أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد، هذه المنظومة ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي : الاستبداد السياسي الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي.[1] لذلك سوف نقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

المطلب الأول :العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس

1- الدوافع الاقتصادية: طبقة تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من 1961-1969 ثم القيادة السياسية بتغير نهج البلاد الاقتصادي والتحول إلى اللبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية والسياحة، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع. ففي بداية الثمانينيات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسة التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية1986.[2]

---

[1] محمد المهدي شين، **التحول في تونس...أسبابه، معوقاته، وتداعياته**، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع: 07/03/ 2022 http://www.REGIONALSTUDIES.t k

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1981 ص.112.

2- الدوافع الاجتماعية:

إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في انتفاضة الخبز 1984.[1]

3- الدوافع السياسية:

عانت تونس أزمة الهوية في النظام السياسي إثر تبني الرئيس بورقيبة وضع مشروع مجتمعي جديد يقوم على إنشاء دولة تونسية علمانية مختلفة عن بقية الدول، من خلال طمس الشخصية التونسية العربية بمجموعة من الإجراءات التعسفية ، هذه السياسة جعلت الشعب التونسي في صراع بين هويته وبين هوية غربية يحاول بورقيبة صبغه بها من خلال نشر اللغة الفرنسية.

بالإضافة لأزمة الهوية عانى النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية فقد استمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة ،إلى جانب الأزمات السابقة عانى النظام التونسي من أزمة المشاركة السياسية نتيجة لسيطرة الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع مجالات الحياة واستخدام التعبئة الشعبية السياسية كوسيلة

[1] ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، **لبنان:** 2004، ص.201.

أمام الشعب لإيصال مطالبه.[1] جميع الدوافع التي ذكرناها كانت في فترة الثمانينيات أي تحت قوانين الرئيس الحبيب بورقيبة، أما في فترة الرئيس زين العابدين: فقد استخدم في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب فمن جهة ينادي بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ومن جهة أخرى يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير بالإضافة إلى ما سبق زين العابدين سياسة اقتصادية مكنته من تحقيق نمو اقتصادي معتبر، إلا أنها أنتجت العديد من السلبيات أثرت على المجتمع كسوء توزيع عوائد النمو والاهتمام بقطاع الخدمات والسياحة.

أما من الناحية الثقافية سار زين العبدين على خطى الرئيس الراحل بورقيبة حيث عمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الأخلاقي بالمجتمع.[2] ويكمن تلخيص العوامل الداخلية في مجموعة من النقاط كالآتي:

– الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي: إن أكبر أزمة يعاني منها العالم العربي هي أزمة الافتقار إلى القيادة المنسجمة مع تطلعات الشعوب العربية في سياستها الداخلية والخارجية.

– تفاقم المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد والى وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفأ منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله يتميز بعدم الشفافية وأفقد مصداقية الكثير من

[1] عبد الوهاب يوسفي، **تونس بعد الاستقلال:** نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع: http://www.ALmadina.com2022/03/16

[2] عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، .مركز الجريدة للدراسات، نقلا عن الموقع: تاريخ الاطلاع 2022/04/06. http//Studies.aljazeera.net

مؤسسات الدولة خصوصا الأمن، القضاء الإدارة، ولكن نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى جانب الإعلام.[1]

– القمع والتعتيم الإعلامي، تمثل ذلك في:

– التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصا أصحاب الاتجاه الإسلامي

– ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنشطتهم.

–تدني المستوى التعليمي: كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا طوعته الحكومة السابقة لتجفيف المنابع وذلك بالتسويق إلى الهوية العالمية حيث كل الديانات مبجلة على حساب الهوية والثقافة العربية الإسلامية. من نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي وغيابه عن الكثير من الناس مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي.

– تفشي الفساد المالي: اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن على بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلته على خيرات البلاد وسيطرتهم على الاقتصاد في البلاد. لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسه قائمة الذات تنشط في الظل، ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبارات السلطة البوليسية بزعامة بن علي نفسه هي التي أنشاها ورعتها وحمتها وسهلت لها لتطيل بقائه في السلطة.

كما أن أعمال الفساد شملت كل المجالات ومست كل النواحي في الحياة الاقتصادية والسياسية، ففي ظرف وجيز منذ تولي بن علي السلطة، في 7 نوفمبر 1987 صعدت إلى عالم المال والأعمال أسماء أشخاص قبل ذلك نكرات، وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس السابق، كما يروون وقائع وحوادث عن

[1] مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، **الثورة التونسية**، النشور الفكري الحر،2011، ص.13.

الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل.[1]

4- التبعية الاقتصادية : سنة 1986 بدأ العمل في تونس برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي على اثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي مرت بها البلاد سنة 1984 إلى اندلاع انتفاضة الخبز، كما إلى الصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 بعد أن رفق العمال وأغلبية الشرائح الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.

كان النظام البورقيبي في ذلك الوقت في أوج أزمته السياسية ولم يكن هناك من مخرج لهذا النظام الذي كان يشكل من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقيبة غير إغراق البلاد في التداين ورهنها للبنوك العالمية لعشرات السنين، لقد صممت وصفات التكيف الهيكلي لمعالجة اشكال أو مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأمد وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيف الطلب الكلي لتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة، وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو إلغاء الدعم وزيادة في عائدات الضرائب وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي وزيادة سعر الفائدة الحقيقي ومن الأهداف المهمة في حزمة التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، وهي تتحقق من خلال العديد من الإجراءات، مثل التخفيف في قيمة العملة أو إلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء تصديقات إلى الواردات والحمص والقيود الكمية وإدخال معدل تعريفة جمركية العناصر الأخرى من لحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيف فاتورة

[1] بشير الحامدي، **الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة**. دار اليمامة للنشر والتوزيع، تونس:2011، ص.23.

الأجور، وتجميد الأجور وتقليل في المرتبات والأجور الحقيقية وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية.[1]

5- البطالة والتهميش:

تراجع دور الدولة والارتباط المتسارع للاقتصاد التونسي سنة 1987 باقتصاد السوق والذي نتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كانت له كلفة اجتماعية باهظة الثمن على العمال وفئات المجتمع الفقيرة.

وتعتبر حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لجسده في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد والتي اندلعت على إثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة لخير دليل على المستوى الذي بلغه التهميش والإبعاد على عمق الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع التونسي طيلة حكم بن علي، تفيد معطيات العامة حول الإسكان، أن % 15 من نسبة السكان الناشطين معطلون عن العمل وهو عدد في حدود520 ألف، وقد جاء في تقرير أصدره البنك الدولي في مارس 2008 أن البطالة في تونس بدأت تسري أكثر في صفوف الأشخاص ذوي مستوى تعليمي عالي حيث تضاعفت أعدادهم تقريبا في عشرة سنوات فبلغ 336 ألف خلال فترة 2007/2006 مقابل 121,800 في فترة 1997/1996. لقد أدت الظروف غير المستقرة والمأساوية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية لفئات الشعب الفقيرة وإلى حالة من تعميم التفقير بلغت درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير، برعي المعاناة سياسيا.[2]

[1] بشير الحامدي، مرجع سابق، ص.26.

[2] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة.**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر:2011، ص.51.

المطلب الثاني :العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس

أولا: في مرحلة الثمانينات

1-انهيار الاتحاد السوفياتي(انتهاء الحرب الباردة):

أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة.

2-ضغوطات المؤسسات العالمية والتقليدية:

واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات، زادت حدتها الأزمة العالمية 1986، مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه، فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.[1]

ثانيا: ما بعد مرحلة الثمانينات:

يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

1- الأحوال العامة في الوطن العربي : يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت، دون وجود قوة مدافعة ورادعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه، وهذا نتيجة سياسات الأضعاف المتتالية بسبب ضعف

[1] يوسف البمراوي: **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، نقلا عن الموقع:
hpp:// www.ALNAD.NET/35032/book 2022/04/23 تاريخ الاطلاع

القيادات، ففي البلاد العربية هناك سياسات متتالية لطمس الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بعالم هويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزاعات.

2-سياسات غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الإنفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والانترنت، ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيون بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في اجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الأمن والوصول إلى مطالبه إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع.[1]

3- الضغوط التي فرضتها الدولة المانحة: حيث تربط مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات.

وفي الواقع أن استخدام المساعدات كسلاح سياسي هو ميكانيزم قديم استخدم أثناء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لكسب انظمام دول العالم الثالث في معسكريهما، وفي هذا السياق نجد أن الاتحاد الأوروبي مارس ضغوط على الدول المغاربية ككل لدفعها إلى التحول الديمقراطي، باعتبار دول هذه المنطقة تعد منطقة نفوذ تاريخي للدول الأوروبية، وكذا نظرا إلى العلاقة بين دول المنطقة الأورومتوسطية خاصة بعد توقيع بلدان المجموعة الأوربية وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط للتبادل الحر حيث تم رسم خطوط عمل السياسة الأورومتوسطية المتمحورة حول ثلاث قطاعات :القطاع السياسي والأمني، القطاع الاقتصادي والمالي، القطاع الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الصدد يرى فرنكوماريني رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، إن الديمقراطية والمجتمع المدني المنظم شروط

[1] مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، مرجع سبق ذكره، ص.45.

أساسية لانعاش اقتصاد جو ضد المتوسط وعلى الاتحاد الأوروبي أن في لعب دوره اتجاه هذه المنطقة.[1]

4- اتساع مساحة الديمقراطية: على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة.[2]

5-التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية: نظرا لأن أمريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أعلنت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعة تونس هي الأخرى في إصلاحات إستباقية تماشيا مع الرغبة الامريكية، خاصة وإن هذه الاخيرة هددت باللجوء الى القوة الى القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة فإن تونس تحرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا وفي سبيل إزالة هذا الخطر لجأت الدول الغربية إلى ما يطلق عليه العولمة التشريعية.[3]

---

[1] عباش عايشة ، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، .مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة–الجزائر،2007-2008، ص135.

[2] أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص.305.

[3] السيد ياسين ، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، دار ميريت، مصر:2005 ، ص.262.

المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس

إن الديمقراطية كنظام حكم تقوم على مبادئ ومعايير أساسية تعتبر كمؤشرات توضح مدى توفر الديمقراطية من عدمها، ولذلك يفترض على كل من يتبنى هذا النظام أن يسير وفق تلك المبادئ، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق إلى تجربة الديمقراطية التونسية في عهد الرئيس "زين العابدين بن على "التي من خلالها نقارن بين ما هو منصوص عليه دستوريا وبين ما هو يمارس على أرض الواقع وعلى هذا الأساس، فإن هذا المطلب سيتمحور حول العناصر الآتية:

المطلب الأول :الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية في تونس[1]

يقصد بهذا الإطار مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في تونس بشكل عام من خلال ما تضمنه بيان السابع نوفمبر وما تم تعزيزه من خلال التعديل الدستوري 2002الذي يعتبر أهم تعديل عرفه الدستور التونسي منذ صدوره في1959 حيث تضمن تعديل 39 فصل من جملة 78 فصل بمعنى نصف فصول الدستور.

1- مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا حيث في بيان السابع نوفمبر 1987 أعلن الرئيس "زين العابدين بن علي" أن الدستور يحتاج إلى مراجعة، فلا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لعلاقة آلية لا دخل فيها للشعب ولذلك فقد تم تعديل المادة التي تنص على الحكم مدى الحياة إلى ما كانت عليه من قبل في المادة 42 من الدستور، وذلك بانتخاب الرئيس كل خمس سنوات وجواز تجديد انتخابه مرتين متتاليتين فقط وفي عام 1997 أعلن الرئيس " بن علي "عن تعديل آخر لهذه المادة بحيث تصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في عام1999 و2004.

2- الفصل بين السلطات الثلاثة: يلاحظ أن الدستور التونسي أخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات ، حيث ضبط صلاحيات كل سلطة على حدى، وقد جاء في المادة رقم 65

[1] عباش عايشة، مرجع سبق ذكره، ص.138.

من الدستور الخاص بالسلطة القضائية أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وقد تم تعزيز ذلك من خلال تعديل الدستوري لعام 2002 الذي نص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني وتعزيز رقابة مجلس النواب على الحكومة، إذ فقط تم التنصيص على تخصيص جلسات دورية للأسئلة الشفاهية، إضافة إلى تطوير نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين حيث نص الفصل 18 من الدستور على أن الشعب يمارس سلطته التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء وبذلك يكرس الدستور التونسي لأول مرة ثنائية السلطة التشريعية .[1]

3- مبدأ التعددية السياسية : فمن المعروف أن إقرار العمل بالتعددية السياسية قد كان في عهد الرئيس" بورقيبة عام 1981 ، لكن بمجيء الرئيس "بن علي أراد أن يعطي للمجتمع السياسي دفعا أخر ليصبح أكثر فعالية عما كان عليه، لذلك فقد تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية في أفريل 1988 مع اشتراط على الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة ورفض قيامها على أسس عرفية أو دينية وقد أجريت الانتخابات التاسعة في تاريخ تونس سنة 1989، حيث تنافست في تلك الانتخابات ستة أحزاب وهي: التجمع الدستوري الديمقراطي، والمحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب منذ أكثر من ثلاثين عاما، وحركة الديمقراطيين الاشتراكين والتجمع الاشتراكي التقدمي وحزب الوحدة الشعبية وإتحاد الديمقراطيين والحزب الاشتراكي، وقد تلتها عدة انتخابات أخرى منها الانتخابات البرلمانية لعام 1994، حيث شاركت القوى الإسلامية الممثلة في حركة النهضة في هذه الانتخابات .وقد تلت تلك الإصلاحات، تعديلات أخرى أدخلت على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكان ذلك عام 199 إذ سمحت هذه التعديلات بقدر أكبر من المنافسة الرئاسية والبرلمانية مقارنة بالانتخابات السابقة.

[1] عباش عايشة، مرجع سابق، ص.140.

فبالنسبة للانتخابات الرئاسية تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان، وهو الأمر الذي كان من الصعب تحقيقه نظر لضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان، حيث لم تتجاوز 19عضو، وقد سمح هذا التعديل لرئيس أي حزب أو أمينه بالترشيح للرئاسة شرط أن يكون حزبه ممثل في البرلمان بنائب واحد الأقل ويكون قد امضي أمين الحزب خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب .إلا أن الشروط السابقة لم تنطبق إلا على الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية محمد بلحاج عمر والأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي عبد الرحمن التلبيلي وبذلك تعدد المترشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية عام 1999، بعدما كانت مقتصرة على مرشح واحد.

أما على مستوى الانتخابات البرلمانية تم استخدام هيئة مستقلة على الانتخابات المتمثلة في المرصد الوطني للانتخابات العامة وقد ضمت أربعة وأربعين من الشخصيات المستقلة بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعدا بدلا من 163 مقعدا في انتخابات 1994وتم الجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي .إذ على مستوى الدوائر الانتخابية يكون الانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة .أما على المستوى القومي فيكون وفق التوزيع النسبي حسب الأصوات التي تحصل عليها المعارضة وقد جاء في الفصل الخامس من الدستور المعدل على أن التعددية خيارا جوهريا من خيارات التغير وأنها خير ضمان لترسيخ الديمقراطية، ومن مظاهرها وجود 09 أحزاب معارضة وأكثر من 8500 جمعية.

4- مبدأ احترام حقوق وحريات الأفراد:

إن حقوق وحريات الأفراد في تونس مضبوطة ومحصورة في المواد 05 إلى غاية المادة 17من الدستور وهي ترتبط بمجموعة الحريات المدنية والسياسية وحريات التعبير والتنظيم والترشح والانتخاب، وحرصا على ضمان الحريات العامة، فقد أقدم الرئيس بن علي في جوان 1988 على تعديل قانون الصحافة لتخفيف القيود المفروضة على حريات النشر كما

جاء في تعديل 2002 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس على أن الجمهورية التونسية تقوم على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته حيث تم إنشاء هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في07 جانفي1991

كانت هذه مجموعة المبادئ الديمقراطية المنصوص عليه دستوريا في النظام السياسي التونسي التي أراد من خلالها زين العابدين أن ينقل تونس لمرحلة أخرى متميزة عن سابقتها في نواحي عديدة، أطلق عليها اسم " العهد الجديد " لكن التعرض إلى الإطار القانوني لا يكفي لفهم الحياة السياسية ولذا علينا تفحص الواقع الذي يعتبر حقلا لتطبيق تلك المبادئ[1].

المطلب الثاني : تقييم التجربة الديمقراطية في تونس

ينطلق التقييم من خلال إعادة دراسة المبادئ الآنفة الذكر، ولكن هذه المرة ليس حسبما وردت في الدستور، ولكن حسبما هي عليه في الواقع الذي أثبت أن هناك تجاوز لبعضها وبقاء الأخرى مجرد حبر على ورق أي الوجه الآخر للديمقراطية التونسية ويمكن إبرازها على النحو الاتي:

1- **مبدأ التداول على السلطة:** إن هذا المبدأ لا يكاد يظهر بالمرة أو بالأحرى هو مختفي تماما في الواقع السياسي التونسي، إذ فقد طرأت عدة تعديلات على أحكام المواد المنظمة للتداول السلمي على السلطة إذ بعد الاستغناء عن الحكم مدى الحياة الذي كان سائد في العهد البورقيبي واستبداله بعهدتين فقط، وجد "بن علي" نفسه مضطرا للعدول عن هذا التعديل وإجراء تعديل آخر فحواه أن العهدة الرئاسية غير محدودة وهذا من أجل الاستمرار في الحكم مدى الحياة حيث بقي في الحكم لما يفوق عن نصف قرن

2-**فصل السلطات:** فعلاوة على أن الدستور لم يتضمن النصوص القانونية اللازمة لضمان التوازن بين السلطات، فقد منح الدستور لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التشريعية في

[1] عباش عايشة ، مرجع سابق،ص.141.

بعض الأوقات وله الحق في تقديم مشاريع قوانين، كل هذا دعم من نفوذ السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية على باقي السلطات الأخرى.

3- التعددية السياسية:[1] فهي تعددية شكلية، كباقي الدول المغاربية الأخرى فالنظام وإن اعترف ببعض الأحزاب السياسية فإن ذلك ليس إلا من قبيل التظاهر بالديمقراطية، فتلك الأحزاب هي عددية وليست تعددية حيث رغم مشاركتها في الانتخابات البرلمانية إلا أن الحزب الحاكم " التجمع الدستوري الديمقراطي" ظل هو صاحب النفوذ الأكبر في البرلمان – حيث يهيمن على نسبة % 80 كما أن نظام "بن علي " لم يتخل عن وسائل القمع والتهميش الممارسة ضد المعارضة السياسية، حيث تم حظر" محمد مواعدة "رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكين من ممارسة أي نشاط سياسي، ووضعه تحت الإقامة الجبرية منذ عام 1997 كما شهدت سنة 2001 عودة المحاكم العسكرية بعد توقف العمل بها منذ بداية الستينات، إذ فقد بررت وزارة الداخلية إنشاؤها لأجل حرص تونس على مكافحة الإرهاب، وقد تم فيها محاكمة عناصر من حركة التيار الإسلامي فبعد حرب الخليج وموجة الأحداث التي عرفتها الساحة العربية في عام 1991 وتوقف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الجبهة[2] الإسلامية الإنقاذ شددت السلطة التونسية من سيطرتها ورقابتها على مناضلي التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة

4- مبدأ حقوق وحريات الأفراد : وهو أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية باعتباره يحتوي على معظم المبادئ الأخرى وفي التجربة التونسية فرغم ضخامة النصوص والمعاهدات الموقعة لحماية حريات وحقوق الأفراد إلا أن الواقع المعاش لا يترجم كل تلك المواثيق، والدليل على ذلك القيود المفروضة على حقوق التعبير وحرية الصحافة، مثل اشتراط إرسال الناشر نسخة من الصحفية أو المجلة للنائب العام ووزارة الثقافة قبل التوزيع وكذا اشتراط الحصول على تصريح قبل توزيع أية إصدارات أجنبية، إضافة إلى مجموعة الاعتقالات التي تعرض لها

[1] عباش عايشة ، مرجع سابق. ص.141.

[2] نفس المرجع. ص.141.

أعضاء النقابات التونسية حيث تم اعتقال عشرة نقابين في ماي 1999 بسبب نقدهم واتهامهم لقيادات الاتحاد العام التونسي للشغل بالخضوع للحكومة وعليه فحقوق المواطنين وحريات المجتمع المدني في تونس مهضومة نتيجة الإجراءات التعسفية المتخذة من قبل الدولة، فلا مجال للاختلاف أو التعبير الحر لوسائل الإعلام الخاصة أو العامة حسب شهادة الكثير من مناضلي حركات المجتمع المدني التونسي والأحزاب المعارضة. [1]

عموما إن خطاب الديمقراطية في تونس تميز بالازدواجية، إذ فقد حرصت الحكومة التونسية على تحسين صورتها أمام العالم الخارجي فيما يتعلق بالتزامها بتطبيق مبادئ الديمقراطية وبالموازاة مع ذلك فقد كانت كل أشكال القمع تمارس على كل من يخرج على سياسة بن علي كما نلاحظ أن مختلف التعديلات الدستورية التي أقدمت عليها السلطة التونسية تصب في مجرى تعزيز مكانة رئيس الدولة وزيادة نفوذ وسيطرة الحزب الحاكم من جه ، ومن جهة أخرى فهي تستهدف من وراء تلك التعديلات إقصاء وتهميش المعارضة السياسية وهنا نجد البعد الاستبدادي (التاريخي، والأجنبي) في سياسة "بن علي امتثالا بسياسة الرئيس "بورقيبة " لما يقول "جراثيم يجب القضاء عليها وبسياسة يوسف بن الحجاج : إني أرى رؤوسا قد أينعت وحان وقت قطافها "وبسياسة حليفه الرئيسي جورج بوش من ليس معنا فهو ضدنا. ولكن رغم بعض السيمات السلبية التي ميزت التجربة الديمقراطية التونسية، فإنه لا يمكن أن نتجاهل الجانب الإيجابي في إطار تقيمنا لهذه التجربة، فقد فتح السابع نوفمبر بابا واسعا لتونس سواء في المجال الثقافي والسياحي أو في المجال الأمني رغم صعوبة الظرف الدولي وتواضع ثروات تونس الطبيعية وعليه فإن الخطاب الديمقراطي كان له تداعياته على القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منها.[2]

[1] عباش عايشة ، نفس المرجع، ص.144.

[2] نفس المرجع، ص.145.

المبحث الثالث معوقات وشروط التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: معوقات عملية التحول الديمقراطي

اتسم البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع التونسي بعدد من الخصائص الهامة التي كان من المفترض أن تدعم عملية التحول الديمقراطي نذكر منها:

- الدرجة المتقدمة من الاندماج الوطني.
- غياب الانقسامات الدينية والاجتماعية والعرقية والاثنية الحادة.
- النجاح في استيعاب الأقليات العرقية.
- تطوير الهوية القومية التونسية والوعي التونسي القومي.[1]

لكن الملاحظ أن هده العوامل لم توفر شروطا كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس الأمر الذي يثير التساؤلات حول العوامل التي أعاقت نجاح هده العملية في البلاد.

ويمكن الإشارة هنا الى عدد من العوامل منها ما تعلق بطبيعة القيادة السياسية والنخبوية التونسية وأخرى تتعلق بطبيعة المعارضة السياسية والحزبية.

1- طبيعة القيادة السياسية:

لا يمكن فهم تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس شأنها شأن العديد من الدول العربية دون الرجوع إلى طبيعة القيادة السياسة سواء فيما تعلق بخبراتها وخلفياتها الاجتماعية والمهنية أو نسقها القيمي وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي للقيادة السياسية في تونس يكمن ايمانها بقيم الديمقراطية والليبرالية والتعددية، إلا أن المشكلة تكمن ترتيبها للأهمية النسبية لتلك القيم بالمقارنة بالقيم الأخرى خاصة قيمتي الأمن والاستقرار، وفي هذا الصدد

[1] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر: 2013، ص. 151.

يمكن القول أن الخلفية المهنية الأمنية للرئيس زين العابدين بن علي كان لها دور مؤثر في تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس.

2- طبيعة مبادرة الإصلاح السياسي:

تبرز لنا حقيقة في هدا الصدد أن التجربة الإصلاح السياسي في تونس حال معظم الدول العربية قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه سواء في عهد الراحل بورقيبة أو الرئيس الحالي على الرغم من أن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة من الضغوط الداخلية إلا أن الهدف والمحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تحقيق هدفين هما:

- تأمين الاستقرار وضمان السيطرة على السلطة.
- ضمان تحقيق الحد الأدنى من الشرعية السياسية الأزمة لاستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية.

وقد ترتب على دلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإصلاح السياسي وفق مستوى الضغوط التي يتعرض لها النظام وليس وفق خطة وأهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية حقيقية.

3- طبيعة المعارضة السياسية:[1]

يعد الواقع المجتمعي تونس أيضا أحد عوامل إخفاق عملية التحول الديمقراطي خاصة منه طبيعة المعارضة السياسية بكل توجهاتها ، والتي تعاني الضعف في عدة جوانب نذكر منها :

- سيطرت الطابع النخبوي علي الأحزاب السياسية وخصوصا منها ذات التوجه العلماني.

[1] المديني توفيق، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، اتحاد الكتاب العرب، سوريا: 2001، ص. 266.

– الأحزاب السياسية في تونس تيارات مرجحة في المعادلة السياسية الداخلية بمعني أن دورها الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة السياسية الداخلية بقدر ما يقتصر علي ترجيح ميزان التحالفات الداخلية ين القطبين الرئيسيين في الحياة السياسية.

– مختلف الأحزاب السياسية المعارضة تعاني من ضعف الموارد المائية.

– عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة علي تعبئة المجتمع وتوجيهه نتيجة التذبذب الحاصل في الخطاب السياسي من جهة وانشغالها بالتصدعات والانقسامات الهيكلية الداخلية فيها من جهة ثانية.

– حداثة التجربة السياسية للمعارضة مقابل تجربة الحزب القائد في تونس.

لذا يمكن اعتبار النظام الحزبي في تونس هو من النظام التعددية المقيدة والتي تقترب في بعض خصائصها من نضام الحزب القائد حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم وإحاطة ممارسات الأحزاب المعارضة بكثير من القيود القانونية والإجرائية التي تسلبها فعاليتها.

4– التحول في وضيفة الحزب الحاكم:[1]

لم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للحزب الحاكم فقد شهد التجمع الدستوري الديمقراطي خلال الفترة مند الاستقلال وحتى النظام الراهن لزين العابدين بن علي عدد من التحولات الهامة أدت إلي تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية . وذلك من خلال سيطرت البيروقراطيين علي الحزب وتحويله إلي جهاز امني ذي واجهة سياسية بحيث اضطلع بوظيفتين رئيسيتين.

– ضرب الحركة الإسلامية بالتعاون مع القوي السياسية العلمانية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام الجديد.

– ممارسة الضبط والرقابة علي مستوي الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما سمي لجان الأحياء والتي تعمل كخلايا مدنية أمنية.

[1] أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص.153.

– وفي هذا الإطار، لم يعد التجمع الدستوري الديمقراطي يمثل احدى القوى السياسية المسؤولة عن بناء أو إرساء تجربة ديمقراطية وفق مشروع خاص، كما انه فقد طابعه كحزب جماهيري.

5– ضعف مؤسسات المجتمع المدني :

يرجع البعض نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس إلى الحقبة الرومانية، إلا أنها زالت تتسم مؤسسات المجتمع المدني في تونس بالضعف الشديد ليس فقط بالمقارنة بالديمقراطيات الغربية ومقارنة أيضا بالدول العربية الأخرى.

بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وافتقارها إلى الموارد المالية الأساسية اللازمة لعملها، وهو حال مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، فان النسبة الغالبة من تلك المؤسسات تتمتع بعلاقة تحالف أو شراكة قوية من خلال دورها في العمل على إدماج الفئات المهمشة وطلبة المدارس في عملية التنمية وتنمية الوعي لدي الشباب والمرأة بالقضايا الاجتماعية والصحية.

6– طبيعة النخبة المثقفة :

علي الرغم من أن الطبقة المثقفة في تونس تتميز بإيمانها بقيم العلمانية والديمقراطية والحرية، بالنظر الي تلقي نسبة هامة منها تعليمها بالخارج أو بالمدارس الأجنبية داخل تونس، إلا أنها خضعت لدرجة متقدمة من الاستيعاب داخل المؤسسات الدولة بسبب اعتماد هذه الأخيرة علي تلك الطبقة في تسيير الجهاز البيروقراطي ومؤسسات الدولة الأمر الذي فرض علي الدولة تقديم الرعاية الخاصة لهذه الطبقة أدي تراجع مستوي معارضتها للنظام السياسي القائم تركيزها علي المزيد من تعظيم مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية داخل مؤسسات الدولة.[1]

[1] أمين البار، مرجع سابق، ص.ص.154-155.

المطلب الثاني : شروط وضمانات التحول الديمقراطي في تونس

تؤكد محدودية ما أفرزه المشروع الديمقراطي في تونس على ضرورة توفير وتحسين شروط تجسيد الديمقراطية وتفعيلها، وهذا يتطلب القضاء على مختلف العوائق التي كانت وراء تعثر المسار الديمقراطي في تونس، ذلك أن الديمقراطية كنظام حكم رغم عسر تطبيقها في الواقع العربي عامة وفي تونس خاصة، لكن هذا لا يثبط من إرادة شعوب وقادة المنطقة للعمل من أجل تحقيقها وممارستها فعليا .وأمام هذه الوضعية فقد انصرفت جهود مجموعة كبيرة من الباحثين والمنظرين للبحث عن ممكنات وبدائل تجسيد معالم الديمقراطية في الوطن العربي عامة، وتم وضع جملة من التصورات والاستراتيجيات يمكن أن تتبناها قوى المجتمع السياسي في مسارهم الإصلاحي التنموي نذكر منها:

1- في البداية لا بد من تحديد نوع وشكل الديمقراطية التي يجب تطبيقها، وإن هذا التحديد قائم على اختيار ما هو ملائم ويتماشى مع المجتمع الذي سوف يطبق فيه هذا النظام بحيث لا يتنافى أو يتعارض هذا الأخير (النظام الديمقراطي) مع المعتقدات والثقافات الوطنية، وكل ذلك من شأنه أن لا يخلق معارضة في المجتمع . كما أن الديمقراطية تتطلب، لكي تنشأ وتتجسد وتنمو وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام حرية وكرامة الإنسان، فالأخذ بالنمط الديمقراطي لا يعني التخلي عن الإسلام والمقومات العربية والإسلامية وبالتالي يجب أن لا تقصى مختلف الأطراف أو الفصائل السياسية الفاعلة في المجتمع على تنوع مشاربها وتوجهاتها، مثلا في الحالة التونسية لابد من إعادة الاعتبار للتيار الإسلامي والدخول معه في مرحلة تعايش ووفاق وتهيئة الأرضية للمشروع الديمقراطي.

2- إشاعة الثقافة المدنية: إذ من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني

بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية .[1]

3-استقلال المجتمع المدني : فحتى تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلي في سياق العملية الديمقراطية، ينبغي تعيين حدود المجتمع المدني من خلال وضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن الوصاية على نشاطاتها وأن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني فحسب، وتترك المجال للمجتمع المدني لإبراز دوره على مستوى النظام والمجتمع.

4-إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية : وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن المفقود ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوى السياسية المختلفة.

5- إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة :على إنجاز انتقال سياسي سلمي- دون صدمات -نحو النظام الديمقراطي من خلال الإتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل والخداع. [2]

6- **الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة:** تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة .فمنطق التداول على السلطة يرفض الجمود والديمومة وبالتالي الرئاسة مدى الحياة، بالمقابل، فهو يحبذ التجديد في الأشخاص والأحزاب والأفكار والممارسات السياسية، وهذا ما نلمسه بدقة في الدول

[1] عباش عايشة، مرجع سبق ذكره، ص.157.

[2] نفس المرجع. ص.158.

الديمقراطية العريقة، التي تتمتع بثقافة تداول عريقة، أصبحت جزءاً من النسيج المجتمعي والثقافي للمجتمع.

لذلك تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف، الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة، ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمل تبعاته، فبمقدار ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة بالقدر نفسه للأقلية حق المساهمة في الملاحظة والنقد التعبير عن الرأي الحر، الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، حتمية التحقيق والإنجاز، كون الحوار بين الأغلبية والمعارضة موجوداً ومطلوبا ومستندا على قواعد محددة لعب التاريخ التسويات والتوافق دوراً مركزياً في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.

إن أحد ركائز وجود دولة الحق والقانون هو وجود تعددية سياسية حقيقية مؤسسة على قيم الحوار والتنافس الشريف والاعتراف المتبادل، ففي البلدان التي يوجد فيها ديمقراطية تعددية، تجرى فيها انتخابات حرة نزيهة بشكل دوري ومنظم بواسطة الاقتراع العام.[1] نرى في هذه البلدان تداولا سلميا على السلطة، جراء تحقيق توفق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات وطريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية والخارجية، وضمان ديمومة استمرار دولة القانون أولا، ووجود حياة حزبية مستقرة، منتظمة، ومؤسسة على ثقافة المشاركة، فهناك تلازم بين الحياة السليمة والعملية الديمقراطية، باعتبار ذلك تعبيرا عن التداول السلمي على السلطة، ثانياً. وفضلا عن ذلك، فإن فكرة الديمقراطية لا تترسخ في النظام السياسي المعاصر، لاسيما في البلدان المتخلفة مثل تونس، إلا من خلال تفعيل العمل الحزبي وتقويته وتطويره، في أوساط الشعب، الذي من المفترض أن تنتج السياسة في صلبه، ذلك أن الأداء الحزبي المنتظم، والمستقر، والمؤسس على روح المنافسة يصقل

[1] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي: دراسة حالة تونس(1987-2010)**، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الجزائر 03،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011/2010، ص.266.

الديمقراطية ويعمق الوعي ثالثا. إذا كانت كل هذه الأمور تشكل مرجعية حقيقية لبناء دولة الحق والقانون، فإن تونس تفتقرها، حيث أن الدولة السائدة بالمعنى الفعلي لا تستند إلى مرجعية الثقافة الديمقراطية والدستورية، والتي تعطي حيزا واضحا للقانون لكي يسري على الجميع .بيد أن الأجهزة الأمنية لا تزال تستعمل القانون بحرية مطلقة، قصد تحقيق انصياع الأفراد والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني له، دون أن تخضع هي في ذلك لأية ضوابط أو قواعد سامية، إذ تضع نفسها فوق القانون، فالدولة الأمنية تتحقق حين تكون السلطة الأمنية قادرة على جعل المواطنين خاضعين للإجراءات التي تراها ضرورية لمواجهة الظروف وتحقيق الأهداف المتوخاة من قبل النظام السياسي.

7- تطوير الأبعاد القيمية للتحول الديمقراطي: [1]من الخطأ النظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظاماً جاهزاً أو ساكناً تاريخياً، بل هي نظام متحرك يؤثر ويتأثر بأنماط التغير والتمايز الاجتماعي، فضلا عن أنه لا يمكن أن يوجد من دون محتوى اجتماعي وثقافي خاص به لأنه في الواقع تعبير عن حركة سياسية اجتماعية محكومة بعوامل ذاتية وموضوعية التي تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي القائم والمتسم بعدم الاستقرار وعدم الاستمرارية ومن جهة أخرى يكن القول إن تجارب مجتمعات عديدة من التي خبرت ظاهرة الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، تؤكد أن اللعبة السياسية هي مفتاح تحقيق الحلول الوسطى بين قيم متنافسة أو متصارعة الحقوق والواجبات وكفاءة الأداء وعدالة التوزيع والمصلحة الشخصية .كما أن استلام السلطة وكيفية استعمالها في مختلف المجالات تتم هي الأخرى داخل مؤسسات سياسية. ومعلوم أن هذه الخيارات ليست مستقلة بل هي متجذرة تاريخيا وحضاريا وتحكمها عادة الظروف الآنية التي تفرزها مختلف البنى، ومن هنا أهمية تناول هذا النظام في علاقته التفاعلية معها، فالديمقراطية تحتاج لكي تنشأ وتتجسد وتنمو إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام عقل وحرية وكرامة الإنسان على صعيد المعايير القيمية وعلى صعيد النشاط الإنساني المتعدد الوجوه،

[1] أسامة معقافي، مرجع سابق، ص.268.

فالديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها وتنظيمها وإدارتها بأكثر ما يمكن من المشاركة في القرار والإقناع وأقل ما يمكن من القسر والعنف، ولأجل تحقيق وتعميق ذلك، ثمة عدة متطلبات أساسية.

خلاصة:

إن التحول الديمقراطيفي تونس لا يتعلق بالتغيير السياسي الصرف، ولا يتحقق رد التصويت على القوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بانتخابات حرة فقط، إذ أنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله لأهدافه، إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي، الاقتصادي والإداري والثقافي معا، وهذا يتطلب أن ينجح التيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل اقتصادي واجتماعي وفكري، لا يقل أهمية عن التغيير السياسي في الدفع نحو إقامة الديمقراطية وتثبيت أركانها، أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا، فسوف يبقى التغيير سطحياً ومهدداً بالتراجع أمام أي أزمة، ولن تكون هناك أي ضمانات كي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية والانتخابات من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة.

الفصل الثالث

المسار الانتقالي وإقامة الدولة الديمقراطية في تونس

تمهيد:

بعد ثورة ديسمبر 2010 إلى غاية 14 جانفي 2011 شهدت تونس مرحلة انتقالية فارقة ، فبعد رحيل الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي كان نموذجا للحاكم المستبد المتفرد بكل السلطات المهيمن حزبه على كل الصلاحيات انفتح المجال فانتقلت تونس من عصر الدولي الأحادية الى عصر الدولة التعددية، ويتمحور هذا الفصل على مايلي:

- **المبحث الأول: التغيير السياسي في تونس**
- **المبحث الثاني: المرحلة التأسيسية وإقامة الدولة الديمقراطية**
- **المبحث الثالث: نهاية المرحلة الانتقالية والتداول على السلطة**

المبحث الأول: التغيير السياسي في تونس

دخل الشعب التونسي سجل الفعل التاريخي الحديث حين فرض ارادته في اختيار تقرير مصير ديمقراطي لدولته، نقلت المجتمع والدولة من وضع الاستبداد إلى التأسيس لبديل ديمقراطي بمختلف أبعاده، حيث مثل التغيير السياسي في تونس تحولا ديمقراطيا مفاجئا لم يحدث من مبادرة السلطة، بل أثمر من رحم المجتمع ومطالبه الملحة والمشروعة.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

تنقسم الأسباب الداخلية إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية

1- العوامل السياسية: يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويقتصد بدلك تحقيق أربع أبعاد: الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية، الثاني هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، الثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القدرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، الرابع هو أن تعكس النخبة بداخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتداد لها.[1]

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، خاصة المؤسسات المحلية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولية عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية(ضعف الأحزاب احتكار وسائل الإعلام)، عن استقبال التطورات الاجتماعية وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثا ودافعا لوضع الأزمة، ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها

[1] بوزيدي حمزة، التغيير السياسي في تونس بعد 2011: بين المسار الدستوري والفعل الثوري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 06، العدد01، جوان 2021، ص 1245.

عن الأطر المؤسسة والحزبية.[1] ويمكن تلخيص هده العوامل، التي حركة الفعل الاحتجاجي بالنقاط التالية:

– تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة الى الاضطرابات فالخطب والتصريحات قدمت صورة مشرقة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هده التصريحات غدة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابان الأخيرة عام 2009 في جو من المقاطعة الواسعة.

أن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.

– انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

– الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا وعلى مختلف المستويات، وطنيا وجهويا ومحليا وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة الى التدخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى، وهو من مخلفات عهد النظام السابق. ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها على هده الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.

[1] توفيق المدني وآخرون، **الربيع العربي: إلى أين افق جديد للتغير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، لبنان:2012،ص. 155.

– طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين بن علي لولاية سادسة عام 2014. ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هده المطالبة رسميا. وفي المقابل شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من مغبة ما تراه تعديلا جديدا للدستور على المقاس بما يرسي عمليا رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.[1]

– ضعف القوى الحبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في توني من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، وأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجياتها وأساليبها في البداية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضا داخلية كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان. هذه الوضعية التي تعيشها أحزاب شجعت الشباب إلى الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة يعبر عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط والمعبر عن هده المصالح. وظلت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الاجتماعية، فلم تسجل حضوره للفضاء العمومي تعبيرا عن الاحتجاج ليراه الشباب على الوسائط الإعلامية الحديثة لإيصال رسالته. هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات وصوغ مستقبل البلاد. وهدا ليس ناجما عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضا عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية.

– تغيب النزاهة في الانتخابات :يعد ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمرا مثيرا للدهشة في ضل نضام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص.157.

السلطتين التشريعية و التنفيذية، فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطا مربكا لدي الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد .أما نتائج الانتخابات التشريعية ،فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون (انتخابات 1989)، بالرغم ما عرفته هده الانتخابات من إقرار نضام القوائم الموسعة في دورة واحدة وبالأغلبية ،وكذلك انتخابات 1994، علي الرغم من إلحاح المعارضة علي نضام النسبية و الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان، وتكررت العملية في انتخابات 25تشرين الأول/أكتوبر 2009البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت علي فوز بن علي بولاية رئاسة خامسة كما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات الأخيرة بالمهزلة ،كما شككت المنضمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، علي أساس أن نتائجها محسومة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة. من مقترب آخر يمكن تمثل السلوك الاحتجاجي كمناسبة لتفريغ المكبوت السياسي، والاقتصاص من المسؤولين عن تفاقم الأزمات المجتمعية في تونس.[1]

2- العوامل الاجتماعية: يضل العامل الاجتماعي أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس، فاغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات وانتفاضة الخبز في كانون الثاني / يناير 1984 كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة و تفشي الفساد و غياب العدالة الاجتماعية.

- البطالة: يعتبر الشغل فاعلا اجتماعيا أساسيا، ومن عناصر مقاومة البطالة ومواجهتها فعندنا عوامل الهشاشة والبطالة والهامشية تنشأ بيئة لا يمكن أن تطاق وتكون الاحتجاجات والاضطرابات هي المتنفس، وعليه ،يمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة و خصوصا الشباب الحاصلين علي شهادات جامعية الذين يطالبون بتوفير فرص عمل لهم ، لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت الى حوالي أربعة عشر بالمائة حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص. ص. 156-158.

من حدة البطالة، منها مثلا مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي. كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بان وزعت الجامعات داخل كل ولاية تقريبا، وهو ما أدي الي الاختلال بين العرض والطلب فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا علي استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة ففي عام 2009/2008، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي الي 200 مؤسسة منتمية الي 12جامعة، سجل فيها 828,35 طالبا، يكونهم 2000 مدرس، لكن المشكلات تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية (80الف متخرج)، وعجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص عن استيعابهم، يضاف الي دلك أن الشهادات التي تعترف بها المؤسسات العامة والخاصة لا ينتدب أصحاب للعمل.[1]

– الغبن الاجتماعي: يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي فالألم النفسي الذي يتحول الي غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي علي مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش في البذخ والترف علي حسابهم وحساب كدحهم وشقاءهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها علي الحكم.

– غياب العدالة الاجتماعية: تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد علي مستوي التنمية الي شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية ،ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدي بسكان المناطق الحدودية الي الهجرة باتجاه الجزائر، فرارا مما أسموه تدهور ظروف المعيشة بفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة .وقدحا

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص.159.

ول النظام التونسي تبرير دلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

– الفساد الإداري والمالي: يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن ، وقد تحول الي داء سرطاني ينخر في جسم الإدارة والمجتمع ككل.

– تدحرج الطبقة الوسطي: تنامي في تونس خلال السنوات الأخيرة تدحرج الطبقة الوسطي في المجتمع بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لدوي الدخل المحدود. من الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي اذ تشير إحصاءات رسمية الي تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون علي الاستدانة من البنوك للإنفاق علي شراء البيوت والسيارات الخاصة والأثاث 16 مرة في خمسة أعوام، فارتفع من 50الف شخص عام 2003الي 800الف شخص عام 2008، محققا رقما قياسيا. ويقول خبراء اقتصاديون أن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء جديد أو سيارة أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية وحتى للمصروف الشهري، وهو ما أدى الي تضخم حجم الديون الخاصة.[1]

3– العوامل الاقتصادية: لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات فمع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالاستناد الى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من اجراءات مرتبطة بهده السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام و وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي.

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق. ص. ص. 158–160.

فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع الى الانفجار يعتبر الأفضل مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة والقوة الشرائية، ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال وتكنولوجية الإعلام والاتصال، في ظل شح الموارد في هذا البلد الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فان المشكل يكمن في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي، فالمحافظات الجنوبية التونسية، التي شهدت الاضطرابات الأخيرة تشتكي قلة الأموال المرصودة لمشروعات التنمية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاطلين كما يشتكي ابناؤها التمييز في الوظائف العليا، وغيابا جزئيا أو كليا للعدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وتفشيا للفساد، حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 على توقعات تندر بما هو أسوء ، اذا تراجع ترتيب تونس من المرتبة 43 في 2005 الى المرتبة 61 في عام 2007.

و بالإضافة الى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه الى البحث عن عمل في القطاع الموازي(باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة الى أوربا. ان غياب المرونة حال دون جعل القطاع الموازي متنفسا لاحتقان سوق العمل في تونس، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوربية عام 2009 أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرا، وتجلى ذلك خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الاقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملبوسات، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي. ولقد أدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي إلى تدمير كامل للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية، التي كانت طريقها الى التطور، وفي مناخ محتقن مع فقدان الأمل ، تكثر ظاهرة الانتحار كنتيجة لانسداد السبل بأسره.[1]

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص. 160.

4- العوامل الإدارية: على الرغم من جميع الجهود المبذولة والامكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الاصلاح الاداري في تونس، فان التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الاداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الاصلاح الاداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو مازاد من اللوائح واللجان، فدارت عملية الاصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي يقف حلها على خلق كيانات تنظيمية جديدة لعلاج القصور في الأداء أو تطوير اللوائح، هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداة الأجهزة الحكومية من داخلها أو من خارجها، حيث تحولت برامج الإصلاح الى طقوس دعائية ذات مضامين صورية، بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية.[1]

المطلب الثاني الأسباب الخارجية:

الثورة التونسية لم تكن مفاجئة للشعب التونسي، وأسبابها جاءت نتيجة لتراكمات، تفجرت مراراً في صورة انتفاضات مختلفة الشدة، اشتعلت خلال السنوات الثلاث السابقة للثورة الكبرى، وطالب المشاركون فيها بالحق في الشغل، والعيش الكريم، ونددوا بجميع مظاهر الفساد والإقصاء والتهميش، من هذه الانتفاضات:وفي هذا السياق يمكن ابرازها على النحو الاتي:[2]

1- المتغيرات الإقليمية: يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الاقليمي الفرعي بلدان الاتحاد المغربي العربي، حيث تعد القيود الادارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين الى بلدان المغرب العربي، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق سكان المدن الحدودية، من العوامل

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص. 161.

[2] صخري محمد، الثورة التونسية (2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها: تاريخ الاطلاع: 2022/04/11 https://www.politics-dz.com

الدافعة الى الحراك الاجتماعي، كتلك القيود والرسوم التي فرضتها الجماهرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي الى الجماهرية، فسببت في اب/أغسطس 2010 تفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي، حيث انتقض سكان مدينة بن قردان التابعة لولاية مدنين احتجاجا على تضييق التجارة مع ليبيا.

2- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات: تعتبر ثورة المعلومات والاتصال الجديد من العوامل التي ساهمت في ازاحت الخوف السياسي وكسر الصمت الاعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، ويمكن القول أن جيل هده الانتفاضة لم يدق طعم الديمقراطية ولم ينعم بتعددية أو بحريات مند وصوله الى هذا العالم، بينما أقنعته متابعته لوسائل الاتصال والاعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا جدارة في ممارسة الديمقراطية ولذلك لاحظنا أن مطالب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية. وفي ظل الوضع الاعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادرا على اخفاء تجاوزات حقوق الانسان فمن الاثار الايجابية للإعلام الجدي أنه منع الحركة الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها الى العالم ساعة بساعة تقريبا، ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بقوة دور اعلام المواطن، متحديا التعتيم الاعلامي الرسمي أو التوظيف السياسي له فالشبكة العنكبوتية أدت دورا كبيرا في نشر المعلومات والصور وكذلك م واقع التواصل الاجتماعي وأصبحت معظم محطات التلفزة في العالم تلجأ الى هذه الوسائل للحصول على الأخبار والصور. وما لا تستطيع هاته الوسائل بثه يجري ارساله وبثه عبر اليوتيوب. واللافت أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع ويكيلكس العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد وعن التجاوزات في ميادين حقوق الانسان في تونس فالتقرير الدي بعث به السفير الأمريكي في تونس الى الخارجية الأمريكية مفاده أن الأوضاع في تونس متعفنة، والفساد منتشر في المجالات لاقتصادية والاجتماعية، نتيجة حكم الرئيس وأصهاره في الحكم والاستثمارات

الداخلية، وأن بن علي متقدم في السن وبعيد عن الأنظار و محاط بالفساد وهو ما ألمح الى أن بن علي لم يعد صديقا وحليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية، فدفع الى المطالبة بازاحته في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاج.

3-دور منظمات المجتمع المدني العالمية الحقوقية:[1] تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات و اصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهذا شكل جانبا هاما من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط وتحويل الإحباط الي تظاهرات جماعية،. ويشار هنا بصفة خاصة الي تقارير المنظمات الحقوقية في اثناء الانتخابات الأخيرة وبعدها في تشرين الأول /أكتوبر 2009، أبرزها:

- منضمة (مراسلون بلا حدود)، التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحافيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات (التعددية في الأخبار ليست واقعا بعد في تونس).

- الشبكة الأوربية المتوسطة لحقوق الإنسان ،التي أوردت في تقرير أصدرته تحت عنوان تونس :(تضارب السياسات الأوربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في تونس)، ان السلطات التونسية تنتهك بصورة منهجية ومنضمة معظم الحقوق والحريات، التي التزمت بها وأقرتها اتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوربي .

- منضمة العفو الدولية، التي قالت في بيان لها أن استطلاعا أجرته في تونس يظهر أن سلطات هدا البلد لم تف بوعد تحسين سجل حقوق الإنسان(فوراء الواجهة هناك جو من القمع مستحكم)

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص.163.

– منضمة (هيومان رايتس وتش)، التي شككت في حرية الانتخابات ونزاهتها، وقالت في بيان صدر في 25تشرين الأول /أكتوبر 2009 ان الأعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة التونسية أدت الي إجراء تفتقر الي الحرية والنزاهة.[1]

[1] توفيق المدني وآخرون، مرجع سابق، ص.163.

المبحث الثاني: المرحلة التأسيسية وإقامة الدولة الديمقراطية

تزامنت الثورة التونسية مع توافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات التي عجلت باندلاعها ومن أهمها التضامن مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده (17 ديسمبر 2010) تعبيرا عن غضبه من الضر وف الاجتماعية التي كان يعيشها، مما أدى الي اندلاع شرارة المظاهرات في يوم (17 ديسمبر 2010) تعبيرا عن غضبه علي الضر وف الاجتماعية التي كان يعيشها ما أدي الى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم (18ديسمبر 2010)وخروج آلاف التونسيين الرافضين لها اعتبروه من أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية ،وتفاقم الفساد داخل نضام الحكم حيث أجبرت الرئيس زين العابدين علي وضع بعض الإصلاحات التي لم ترقي للمستوي المطلوب وإقامة العديد من الوزراء وتقرير وعود لمعالجة المشاكل ،لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت الى المباني الحكومية مما اجبره علي التنحي عن السلطة وجدت الفراغ المؤسس الذي استلزم ضرورة إجراء تعديلات لتنظيم شؤون البلد.

المطلب الأول : رحيل بن علي والشغور النهائي لرئاسة الجمهورية

في نهاية مساء يوم 14جانفي 2011 بعد الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب التونسي ،وبحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وفي حالة قصوى من الاضطراب توجه الوزير الأول محمد العنوش للشعب التونسي عبر القناة الوطنية بخطاب جاء فيه طبقا لأحكام الفصل 56من الدستور الذي ينص علي انه في صورة التعذر علي رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطاته الي الوزير الأول واعتبار للتعذر علي رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية تولي بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية.[1]

[1] **الإصلاح الدستوري في تونس** ،نقلا عن الموقع : تاريخ الإطلاع :13/04/ 2022.www.mostakbal-com

- الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية والرجوع الي الفعل 57:

طبقت إجراءات الفصل 57من الدستور واجتمع المجلس الدستوري يوم 15جانفي 2011 لإقرار الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في قرار الملتزم بالصيغة الإلزامية ،اعتبر المجلس ان المغادرة وان غياب رئيس الجمهورية بهده الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه وهو ما يمثل حالة عجز تام، أعلن للمجلس :

أولا : الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية

ثانيا : إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة وعلي هدا الأساس تولي السيد فؤاد المبزغ رئيس مجلس النواب، الرئاسة المؤقتة الأولي للجمهورية، والملاحظ ان هده الرئاسة المؤقتة علي معني الفصل 57 من دستور 1959 ومقيدة بشروط الجوهرية المادية وبشروطه الاجرائية والاختصاصية وهي الآتية :

1. الشروط الجوهرية: تتمثل هذه الشروط في وجود حالة الشغور وفي عدم إمكانية الترشح لرئاسة الجمهورية من قبل الرئيس المؤقت .
2. الشروط الإجرائية: تشمل هذه الشروط إقرار الشغور رسميا عن طريق المجلس الدستوري الإعلام بدلك عن طريق المجلس الدستوري الى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب، وأخيرا أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين.[1]

[1] **تونس بلا رئيس**، مجلة العرب،28 مارس 2015، العدد9875، ص10.

-المراسيم المتخذة علي أساس الفصل 28 من دستور 1959:

ما يجب ملاحظته هو الفرق بين المراسيم المتخذة علي أساس الفصل 28 من دستور 1959 قبل التنظيم المؤقت للسلطة العمومية والمراسيم الصادرة بعده، فاذا كانت الأولى نابعة عن تفويض من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية، فالثانية تمثل ممارسة سلطة تشريعية أصلية وبالتالي فان المراسيم في هذه الصورة هي قوانين بأتم معني الكلمة.

فالمراسيم الداخلية في تفويض السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية علي أساس الفصل 28هي الثلاثة عشر مرسوما المتراوح صدورها بين 9 فيفري 2011و23 مارس 2011 المتميزة بطابعها الفوري والثوري و التحرري والمتعلقة بمواد حساسة مثل العفو العام و الانضمام الى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،والي الانضمام لنضام روما للمحكمة الجنائية الدولية والي البروتوكول الاختياري لاتفاقية المناهضة للتعذيب ثم أهداف الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، ولجنة تقضي الحقائق حول الرشوة والفساد، ولجنة استقصاء الحقائق والتجاوزات خلال الفترة الممتدة من17ديسمبر 2010الي حين زوال موجبها وأحداث الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام و الاتصال.[1]

وفي مرحلة بعد سقوط التضام ظهرت العديد من المراسيم والقوانين من اجل تنظيم أمور البلاد وهي :

1. مرسوم عدد لسنة 2011مؤرخ في فيفري 2011 يتعلق بإجراء اللجنة العليا للاصطلاح السياسي .

[1] **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، ص.132.

2. قانون لعدد5 لسنة 2011 المؤرخ في 9فيفري 2011 : المتعلق بالتفويض الى رئيس الجمهورية المؤقت اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.
3. المرسوم النهائي عدد6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث هيأة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
4. المرسوم التأسيسي عدد14 المؤرخ في 23 مارس 2011 صدر هذا المرسوم بعد أن أعلن رئيس الجمهورية المؤقتة فؤاد المبزق في خطاب 03 مارس 2011 عن افتقاد صلاحية دستور 1959 ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

أولا: أن الثورة تجاوزت ونادت بإبطاله وابطال مؤسساته المتورطة مع النظام المستبد كالمجالس النيابية والمجلس الدستوري وفرضت على الرئيس المؤقت أن يعلن على ذلك نظرا للصالح العام وتجنبا لانهيار الدولة في نفس المنصب الرئاسي رغم أنه ينتمي للنظام القديم.

ثانيا: لأن الظروف الاستثنائية واضطراب النظام العام حالة دون تنظيم الانتخابات الرئاسية في الأجل المنصوص عليه بالفصل 57 ممال جعل مواصلة العمل الدستوري أمرا مستحيلا.

ثالثا: لأن الدستور قد شوه بتنقيحات عديدة أفسدته وأتت على موازينه فأصبح مظهرا من مظاهر الفساد والاستبداد.[1]

وعبر الشعب عن إرادة ممارسة سيادته كاملة في إطار دستور جديد حيث أن الوضع العالي للدولة بعد الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في14 جانفي 2011، كما أقر ذلك المجلس الدستوري في إعلانه الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المؤرخ في 15 جانفي 2011 لم يسمح بالسير العادي للسلطة العمومية، كما صار من المعتذر التطبيق الكامل لأحكام الدستور.[2]

---

[1] محمد علي، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع:25.03.2022www.wt.;u.th/liver.data/pdf/politic

[2] **على عهد الدولة بعد الثورة، قوانين، مراسيم** ، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع28.03.2022Salamlabid.blogspot.com

حل المؤسسات السياسية للنظام السابق : وقع حل هذه المؤسسات الدستورية بمقتضي الفصل 2 من المرسوم عدد 14. تحل بمقتضي هدا المرسوم المجالس التالية :

- مجلس النواب –مجلس المستشارين –المجلس الاقتصادي والاجتماعي –المجلس الدستوري .
- واستثني في فصوله 3 و17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي، ولا شك أن هذا الأسلوب لم يرق في شتي للمثبتين بالتحاليل التقليدية من المختصين في القانون العام.

- تجميع السلطات في مؤسسة رئاسة الجمهورية :

حلا قائما كان معمولا به في النظام الوقتي للسلطات العمومية السابقة غداة الاستقلال 3اوت 1956 الذي اسند السلطة لرئيس مجلس الوزراء، فان رئيس الجمهورية في المرسوم التأسيسي عدد14 بالتعددية الوظيفية، فهو المشروع وهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ونص الفصل 11 من المرسوم عدد 14علي انه : لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقتة الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، كما لا يجوز له الترشح لأي انتخابات أخري، وبعد وضع الدستور الجديد، كما أكد الفصل 15هذا على الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة بالنسبة للترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي.

السلطة التشريعية: ينص المرسوم التأسيسي عدد14علي ما يلي :يتم إصدار النصوص ذات الصيغة التشريعية في صيغة يختصها رئيس الجمهورية المؤقتة يحدد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر علي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

المطلب الثاني :الواقع السياسي بعد انتخاب المجلس التأسيسي

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد و التنوع وتجلي ذلك علي نحو خاص إثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 تشرين الأول /أكتوبر 2011 تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقارب 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي تنافسوا علي 217 مقعدا في المجلس.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوي البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها ،من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة الي الانضمام ضمن جبهات سياسية وازنة منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجها صندوق الاقتراع في 23اكتوبر 2011 ومنها ما هو معارض لها ويمكن أن نميز في هدا السياق بين أربع جبهات سياسية هي جبهة الترويكا الحاكمة والجبهة الليبرالية والجبهة السياسية / القومية وجبهة الانقاذ الوطني .[1]

1- الترويكا: نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم السياسي بداية من 16 كانون الأول / ديسمبر 2011 وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية .(فازت 89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا في المجلس التأسيسي، أي بنسبة 41,47 في المائة) وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (حاصل علي 20 مقعدا من مجموع مقاعد المجلس) .

[1] أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس :الدرس الطويل نحو التوافق،** قطر ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 العدد 6 ،ص. 03.

وشكل هدا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلما نبيين ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي وفاز بثقة 154 نائبا لدارة المرحلة الانتقالية مقابل اعتراض 38 عضوا وتحفظ 11 آخرين من[1] بين أعضاء المجلس.

وعلي الرغم أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم علي مدى سنتين ونصف وذلك بتشكيلة حكومة الترويكا الأولي بقيادة حمادي الحيالي وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض فان حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا بسبب بطيء وتيرة الإصلاحات وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل و التنمية وضمان الاستقرار الأمني كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية، و التصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة علي إدارة البلاد وتامين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.[2] إن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011 شهد عدة متغيرات أهمها :

- انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع و التعدد الي الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة هي: الترويكا من ناحية وأحزاب المعارضة اللبرالية (الاتحاد من اجل تونس) وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من ناحية أخري .
- تراجع شعبية الترويكا بسبب ما اعتراها من تفكك داخلي (بخاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل) وبسبب ترددها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية.

1أنور الجمعاوي ، مرجع سابق، ص. 04.

[2] نفس المرجع، ص.34.

- تجاوز الأحزاب السياسية معطي تباين خلفياتها المرجعية والأيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع علي معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عددا مهما من الدكاترة الدين همشتهم الثورة وصعود الجبهة الشعبية التي استغلت واقع التدهور الاقتصادي و الاجتماعي و الانقلاب الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشد التسارع ضد الترويكا .
- انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه الى قوة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسسة العسكرية علي الحياد، ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب علي الشرعية القائمة وسمح بانتقال سلس للسلطة .
- انحياز اتحاد الشغل الى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للترويكا إلا انه تبني مبدأ الحوار معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.[1]
- انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات 23 اكتوبر 2011 الى قسمين : فريق مؤيد للترويكا وآخر معارض لها ، ما يساهم في تكريس الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد علي السلطة وهو صراع أنتجه عدة عوامل.[2]

في أسباب الأزمة السياسية :

- تميز المشهد السياسي في تونس بعد الثورة بحركية متسارعة وبظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها مما أدي إنتاج الأزمة السياسية في تونس مدة حكم الترويكا و المعارضة ومن بين أهم مسببات الأزمة السياسية نذكر :

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص.08.

[2] نفس المرجع، ص.09.

- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية حيث كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئاسية المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضاءه .
- التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي.
- التنازع كذلك في صوغ الدستور حيث استقر ق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيرا من الوقت والجهد وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية علي امتداد عامين كاملين وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين .
- كما أن الدور الملتبس لاتحاد الشغل حيث تباينت مواقف الأحزاب السياسية من دوره داخل المشهد الاجتماعي بعد الثورة فذهبت الترويكا الي تحميله مسؤولية تزايد الإضرابات و الاعتصامات علي نحو ساهم في إثقال كاهل ميزانية الدولة.
- تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي .
- الخطاب الإعلامي من التحريض .

-تداعيات الوضع في مصر.[1]

من التنازع إلى التوافق- التوجه نحو الحوار:

تمكن الرباعي الراعي للحوار نعني الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة وانخراط الرباعي في إدارة مشاورات ماراطونية عسيرة بين واحد وعشرين حزبا تتوزع بين قسمين الي الترويكا الحاكمة وقسمين الي المعارضة

و تنص خريطة الطـــريق التي اقترحها الربـاعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013 والتي جري توقيعـــها من جـــانب الأطراف السيـاسية المشاركة في الحوار يوم 15

[1] أنور الجمعاوي ، **تونس: العبور الي الديمقراطية**، مجلة سياسات عربية، العدد 7، مارس2014، ص.75.

أكتوبر 2013 علي استكمال أعمـــال المجلس التـــأسيسي واختيـــار أعضـــاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجاوز أسبوعـــا واحدا وتحديد المواعيد الانتخـــابية بمدة لا تتجاوز أسبوعين ، وتصديق الدستور ، خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء ، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة علي أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعـــاية المنضمـــات الأربع إطارا للتفـــاوض لحل بقية المشكلات الخـــلافية وبعد مرور شهـــرين ونصـــف من انطلاق الحـــوار الوطني وما اعتراه من ثغرات سياسية أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العبـــاسي، يوم السبت 14 كانون الأول / ديسمبر 2013 ، عن اتفاق الربـــاعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السيـــاسية (09 أحزاب من مجموع 18 حزبا حضرت الاجتماع) علي اختيار مهدي جمعة (51 سنة رئيسا للحكومة الانتقـــالية المقبلة . ويدك ران الحـــل من التكنوقراط، وقد شـــعل خطة وزير الصناعة في حكومة الترويكا، الثانية بزعامة علي العريض.[1]

التأسيس الدستوري للدولة الديمقراطية:

إن التـــأسيس الدستور للدولة الديمقـــراطية المنشودة اقتضي فتح المجال للمواطنين للجدل في المساهمة في بناء قصورها ولو بطريقة غير مباشرة .

وتعددت منـــابر الحـــوار في الوسائـــل الإعـــلامية و الســـاحات العامة بخصوص مسائل خـــلافية شتي تتعـــلق بالـــحقوق و الواجبـــات وصلة الحاكم والمظلوم وغير دلك من المسائل وكيفيـــات تمثيلها في الدستـــور، وكان للحـــوار صدي تحت قبة المجلس التأسيسي فامضي النـــواب سنتين ونصف في الصراع علي نص الدستـــور مستحضرين مـــواقف المنضمـــات الحـــقوقية والجمعيـــات الأهلية والمنظمـــات النقـــابية لمـــا لهـــا من ثقل شعبي وأسهمت لجنة التوافقات التي شكلت من رؤساء الكتل السياسية وممثلين عن 23 حزبا في راب الصدع بين الفر قاء وتحويل الاختلاف الي وفاق فجاءت روح الدستور مستجيبة لتطلعات جل التونسيين

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. ص.20 -21

الـى الحـرية والكـرامة والعـدالة، والـى دولة القـانون و المؤسسات وكان الإقرار بالثقة علي الصـوغ الختـامي للدستـور بنسبة 92 بالمـائة فقد صوت لفائدة الدستور الجديد 200 نائب واعتـرض عليه 12 في حين امتنع 4 نواب عن التصـويت علي نحو اخبر بإجمـاع شعبي والتفاف جماهيري حول هذه اللبنة المهمة من لبنات بناء صرح الدولة الديمقراطية.[1]

والناضر في متن الدستور يتبين في عناء شموليته من ناحية وطابعة التقدمي من ناحية أخـرى فقد تكون 249 فصلا توزعـت على عشرة أبـواب تعلقت أساسا بالنص علي هوية الدولة ونظامها والتفريق بين السلطـات التنفيذية و التشريعية و القضائية و الإعلام من قيمة الحريـات العـامة و الخـاصة، واقرار مبـدأ الـلامركزية الإدارية والتنموية، وتعداد الهيئات الدستورية، وأخـرى متعلقة بالأحكـام الانتقـالية ومن ثمة جـاء الدستور ميالا الى التفصيل حريصا على ارساخ دولة القانون والحريات.[2]

تشكيل حكومة كفاءات: -

لقد احتكم رئيس الحكومة مهدي جمعة في اختيار فريق حكومته الى معايير تتمثل أساسا في توفر ثلاثة شروط هي الكفاءة و الحيادية و النجاعة، فالوزراء الجدد من التكتوقراط الذين يقفون علي مسـافة واحدة من القوى السيـاسية الفاعلة وهم من أصحاب الشهادات العليا من دوي الخبرة في مجال اختصاصهم وفيهم الكثير من الوجوه الشابة المتحفزة للعمل والتواقة الى تقديم الإضافة .

واختيار أعضاء الحكومة بهده الطريقة بحث برسائل طمأنة الي مكونات المجتمع المدني الى تخفيف وتيرة الاحتقان السياسي وتجاوز مرحلة الاستقطاب الثنائي بين السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة وهو ما أفضي الي حالة من الارتياح لدي معظم الناس بعدما رافق مرحلة ما بعد الثورة من إحساس باللايقين والتوتر فأتاح تكوين حكومة من غير المتحزبين

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق ، ص.67.

[2] نفس المرجع ، ص.68.

الفرصة لاستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وسمح بتوظيف كل المساعي الوطنية في البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة فضمت الحكومة الجديدة اكبر قدر من الالتفاف الشعبي حولها وفازت بأغلبية مريحة في المجلس التأسيسي (149 صوتا مؤيدا و 20 صوتا معترضا و24 صوتا متحفظا)، وضمنت تأييد الرباعي الراعي للحوار الوطني وفي مقدمته الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لم يعترض علي التشكيلة الوزارية الجديدة ودفع بجو الهدنة الاجتماعية والمطلبية في المرحلة المقبلة.[1]

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق ، ص.70.

المبحث الثالث: نهاية المرحلة الانتقالية والتداول على السلطة

شهدت تونس خلال المرحلة الانتقالية تولي ست حكومات زمام إدارة الشأن العام تعاقبت جميعها علي الاضطلاع بالمسؤولية في كنف السلاسة والقبول بمقتضيات المرحلة الانتقالية والفترة التأسيسية

المطلب الأول: التداول السلمي علي السلطة في تونس

كان تولي محمد الغنوشي زمام الحكومة تفاديا لمعضلة الفراغ الدستوري بعد رحيل الدكتاتوري زين علي وكان تسلم البادي قائد السبسي زمام الحكم تأمينا لسيرورة المرحلة الانتقالية واستخدام لانتخابات 13 أكتوبر 2011 التي جرت في كنف الشفافية وشهدت الهيئات الدولية بنزاهتها وأفضت إلى صعود حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية إلى الحكم لأول مرة في تاريخ تونس وأبدت الحركة ميلا واضحا الي إدارة البلد وفقا لمقاربة ائتلافية تشاركية وذلك في إطار ما عرف بحكومة الترويكا الأولى وحكومة الترويكا الثانية اللتين جمعتا بين علمانيين و اسلامين أشرفوا على تسيير البلاد في فترة دقيقة من تاريخها فترة شهدت تزايد وتيرة العنف السياسي ونسق الاحتجاجات المطلبية وعرفت فيها البلاد هزات اجتماعية واقتصادية لم تفض على خطورتها إلى زعزعة كيان الدولة وفك رباط الوحدة الوطنية بل أدت إلى الدفع بالفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار الذي أشرفت على إدارته منظمات مدنية وحقوقية ونقابية مثلت الحراك المجتمعي وهجست بمطالب المواطنين ورغبتهم في استبدال تجربة الحكم الائتلافي المتحزب بحكم تكنوقراطي توافقي لا يحتكم إلى نتائج صندوق الاقتراع قدر احتكامه إلى منطق التوافق وتقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية.[1]

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص.72.

وقد بدى أن الأطراف السياسية الحاكمة على عهد الترويكا لم تتعامل مع الحكم على أنه غنيمة لا ينبغي التفريط فيها بل تعاملت على أنه تكليف زمني محدود قابل للتجديد والتحديد فلم تتجاهل الترويكا بقيادة حركة النهضة الحراك الاحتجاجي الشعبي المعارض لخيارات السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقبلت بالتنازل عن الحكم وفقا لما ضبطته خارطة الطريق التي صاغها الرباعي الراعي للحوار ولقيت تأييد المجتمع المدني وأغلب الأحزاب السياسية.

وقدمت حركة النهضة نفسها في هذا الإطار في موقع أول حزب تونسي يقبل بالتنازل عن الحكم على الرغم من تمثيليته العالية في المجلس التأسيسي ومثل ذلك سابقة في تاريخ تعاطي الإسلاميين مع الحكم في المنطقة العربية هذا الوعي بأن السلطة تكليف لا تشريف وهذا التعامل مع تجربة الحكم على أنها تمرين سياسي يحتمل النجاح أو الفشل ساهم في فك الارتباط مع تاريخ الدولة الكليانية العربية قديما وحديثا وساهم في ترسيخ التداول السلمي على السلطة بوصفه سمة من سمات الدولة الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية والرئاسية ونهاية المرحلة الانتقالية

1-الانتخابات التشريعية 2014 :

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب نحو ألف 6520 مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم بين النساء والرجال، وتنافسوا على 271 مقعدا، أي أن كل مقعد في المجلس تنافس من أجل الفوز به قرابة 70 مترشحا ويعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الإنغلاق والاستبداد والتغيب والتزييف، وبلغ عدد القوائم المترشحة أكثر من 1327 قائمة موزعة على ثلاثة وثلاثين دائرة

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص.73.

انتخابية 27 منها في الداخل و 6 دوائر في الخارج تهم التونسيين المقيمين في الخارج وتوزعت القوائم المترشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.[1]

1-1القوائم الحزبية:

أفرزت التحولات السياسية التي عاشتها تونس 2011، طفرة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، وذلك بعد عقود من القمع والكبت السياسي، الأمر الذي أدى إلى ما يوصف بالانقلاب الحزبي بعد أن وصل عدد الأحزاب نحو 197 حزبا، وهي ظاهرة تكاد تكون نادرة في البلاد، أما الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات، فبلغ عدده121 حزبا وقائمة ائتلافية، 5 أحزاب منها فقط قدمت في دوائر 33 في حين لم يقدم نحو 75 حزبا ولو في دائرة واحدة، ويمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في انتخابات مجلس نواب الشعب وتقدمت بقوائم، إلى ثلاث أصناف وهي: أحزاب افتراضية لا وجود لقاعدة اجتماعية لها، وتشتد في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة أو مجموعة عوائل، أو إلى علاقات شخصية، أو إلى عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة أو الإقتصادية.[2]

1-2 القوائم المستقلة:

ضمت هذه القوائم عددا مهما من الكفاءة القانونية والسياسية والعملية وانتشرت بخاصة في بعض المدن الداخلية وقد بلغ عدد المترشحين 334 مترشحا.

---

[1] **انتخابات مجلس نواب الشعب**، نقلا عن الموقع:

تاريخ الإطلاع2022/03/11 www.ElevtionsenTunisie.com

[2] صلاح الدين الجوشي، **الاستقالات عرت أزمات الأحزاب الداخلية، نقلا عن الموقع:**

تاريخ الاطلاع:.18-03-2022 hhtp://www.attounissia.com.tn/detais

1-3 القوائم الائتلافية:

بلغ عددها 152 قائمة وتعد أساسا لـ" الإتحاد من أجل تونس"، و"تيار المحبة"، و" الجبهة الوطنية للإنقاذ"، وانتشرت في جميع المحافظات، لكن عددها كان محدودا مقارنة بالقوائم الحزبية.[1]لوحظ في هذه الانتخابات ضعف مشاركة الشباب، فبقدر ما وجدت فئة الشباب في أغلب هياكل المراقبة والتنظيم والمتابعة في المكاتب الانتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، فقد ابتعدت عن أداء واجبها الانتخابي غير أن وجود هذه الفئة كان بارزا أكثر ضمن ناخبي" الجبهة الشعبية"، ويبدوا أن اختفاء تمثيل فئة الشباب في أغلب قوائم الأحزاب السياسية، عزز روح الاستقالة الجماعية لهذه الفئة من المشاركة وترويج ثقافة اليأس بين عناصرها

المنتصرون في الانتخابات التشريعية:

1 -**نداء تونس:** تمكن حزب نداء تونس من الفوز بالأغلبية النسبية 93,17 بالمائة في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه، وذلك على الرغم من كل العراقيل و الأزمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها، وقد جرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة أن نداء تونس قد أحكم استغلال أخطاء الترويكا وحركة النهضة، وهناك من رأى أنه استند إلى الماكنة الانتخابية لحزب التجمع المنحل، ومن المؤكد أن الحزب قد تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من" تغول النهضة"، ولقد تعمقت هذه الفكرة بخاصة بعد فوز الاسلاميين وحلفائهم سنة 2011 فأصبحت ممهد لها بالنجاح حتى قبل تأسيسه[2]

[1] **الانتخابات التشريعية التونسية، تحليل سياسي،** نقلا عن الموقع:
تارخ الاطلاع:2022/03/26، www.ALjzira.com./tN.élection

[2] حسان عيادي، **حركة النداء تونس :شبح الاستقالات يعود،** نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع:2022/03/22 ،hhtp://googl/IAKWIX

2-**الإتحاد الوطني الحر**: الحزب الثاني الذي صعد في الانتخابات التشريعية بطريقة لافتة فهو" الاتحاد الوطني الحر "برئاسة سليم الرياحي .شارك هذا الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 وصرف رئيسه وفيرا في حملته، غير أنه لم يحرز إلا مقعدا وحيدا في دائرة داخلية سليانة، أما خلال الانتخابات التشريعية فتقدم في كل الدوائر داخل البلاد وخارجها وتحصل على 16 عشر مقعدا بنسبة 7,37 في المائة واحتل بذلك المرتبة الثالثة متجاوزا أغلب الأحزاب التاريخية والمناضلة.[1]

3 - **الجبهة الشعبية** :عرفت الجبهة الشعبية مشاكل عاصفة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، لكنها تمكنت من تجاوزها، وتقدمت في 32 دائرة انتخابية، على الرغم من إمكانياتها المادية المتواضعة، تمكنت من الحصول على 15 مقعدا بنسبة 6,91 في المائة، الضامن الذي سيسمح لها بالتموقع في المشهد السياسي طوال السنوات الخمس المقبلة، وستمثل أهم ائتلاف حزبي في البرلمان الحزبي الجديد ورقما صعبا في الحياة السياسية والبرلمانية.[2]

4 -**حزب آفاق تونس** : تأسس هذا الحزب بعد الثورة 28 مارس 2011 برئاسة ياسين ابراهيم وهو حزب لبرالي واعد، بوصفه يضم عددا من الكفاءات الشبانية في قطاع الأعمال الحرة والجامعيين والأطباء والمهندسين، أغلبهم درسوا خارج تونس، إضافة إلى برامجه المتميزة. تحصل آفاق تونس على 8 مقاعد بنسبة 3,68 في المائة وحقق بذلك تقدما بأربعة مقاعد مقارنة بما تحصل عليه في انتخابات المجلس التأسيسي[3]

---

[1] لزهر العكرمي، **سليم الرياحي ظاهرة مالية لا علاقة لها بالواقع السياسي والإنتخابي** نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع:2022/03/19 http//google/mjixGF

[2] مصطفى القلعي، **الجبهة الشعبية بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014 ، التشريعية :النتائج والموقع السياسي**، نقلا عن الموقع:تاريخ الاطلاع:2022/03/19 hhtp//google/JBRSIY

[3] **الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية2014** ، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع:29/04/ 2022www.ALManar.com/tunisie

5 – التيار الديمقراطي :على الرغم من حداثة تكوينه، تمكن هذا الحزب من الحصول على ثلاث مقاعد.

6 –حزب المبادرة : تحصل على 3 مقاعد، وخسر مقعدا مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي وهو من الأحزاب الدستورية و التجمعية القليلة التي تمكنت من الاندماج في الوسط السياسي بعد الثورة إذ اعتذر علنا للشعب التونسي.

7 – أما حركة النهضة فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة، فتحول من المرتبة الأولى 89 مقعدا بنسبة 41 في المائة إلى المرتبة الثانية، وتحصل على 69 مقعدا بنسبة 31,79في المائة فاقدا بذلك 20 مقعدا.

التحالف الديمقراطي : أسسه المنشقون عن" الحزب الديمقراطي التقدمي بعد رفضهم اندماج حزبهم مع حزب آفاق تونس، احتجاجا عن ممارسات أمنية العام غير الديمقراطية، وعلى الرغم مما بذلته القيادة من مجهودات ودعاية وحضور إعلامي مكثف في الفضائيات والصحف لم يتمكن الحزب إلا من الحصول على مقعد واحد فقط.[1]

الانتخابات الرئاسية:

تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

[1] محمد الحرموني، **نتائج الانتخابات رسالة شعب وأسئلة شعب وأسئلة للتفكير.جريدة الضمير**، العدد 456–25–11–2014

شروط الترشح إلى رئاسة الجمهورية : حدد القانون الانتخابي التونسي المصادق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم الثلاثاء 22 أفريل 2014 حسب الفصول 39على شروط الترشح،37 38 للانتخابات الرئاسية 2014 التي تتمثل في:

- تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة على الأقل وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف الترشح تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.
- تتم تزكية المترشح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من أربعين رؤساء مجالس الجماعات المحلية، أو من عشرة آلاف من الناخبين الرسميون الموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقل عددهم عن خمس مائة ناخب بكل دائرة منها.
- يؤمن المترشح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره عشرة آلاف دينار لا يتم استرجاعه إلا عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرح بها.[1]

3- نهاية المرحلة الانتقالية في تونس:

لقد طوت تونس المرحلة التأسيسية بعد كتابة دستورها وسن قانون العدالة الانتقالية وتثبيت مناخ يسمح بالتعددية وممارسة مختل الحريات ولكن في ظل كل هدا يبدي عدد من المتابعين للشأن التونسي العديد من التحفظات والمخاوف بشأن مستقبل الحريات في البلاد خاصة أمام عودة رموز النظام القديم إلى المشهد السياسي وهذه المرة من باب الانتخابات وبالطرق الشرعية، وهذا المعطى الجديد الذي أفرزته الانتخابات البرلمانية والرئاسية 2014 فرض موازنة جديدة لدى الأحزاب السياسية وتغيير واضح في خطابها حيث كان في الأول

[1] **تونس رسميا العدد الاجمالي للناخبين المسجلين للانتخابات بلغ 5 ملايين و 236 ألف ناخب 27 جوان**2014، نقلا عن الموقع: تاريخ الاطلاع:22/03/ 2022 http:webmanagercenter.com

لا للعودة للنظام القديم انتخابات تحول المعنى وتحولت النبرة لا لحكم الحزب الواحد في إشارة إلى حزب نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية وكذلك الرئاسية.

ما يميز المرحلة الانتقالية عموما هو حالة الخوف والتردد والارتباك وتضارب الأولويات وتعدد السيناريوهات وكثرة الاختلافات و التجاذبات، فالمرحلة الانتقالية عادة ما تكون مرحلة تتداخل بين البرامج الحينية والإستراتيجية تتضارب فيها المصالح وترتفع حدة التناقضات بين التشكيلات الحزبية والعائلات الفكرية والأيديولوجية وحتى مع انتهاء المرحلة الأولى من مراحل الانتقال والتأسيسية وبناء الهيئات والمؤسسات الدستورية والوصول إلى مرحلة تشكيل حكومة وتوفير مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى أن هذا الاستقرار يبقى نسبيا وهشا لدلك تحتاج المرحلة الانتقالية إلى مرحلة تعقبها وعنوانه الأبرز تثبيت الحريات وتدعيم الديمقراطية وترسيخها لأن المراحل الانتقالية مراحل هشة ومعرضة للاختراق والارتداد عن مكاسبها وخاصة مكسب الحرية وهذا ما أثبتته عدد من التجارب السابقة.[1]

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

خلاصة:

إن التأطير الدستوري لمرحلة التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، ساهم في تحصين هذا الانتقال وبتكييفه كمسار للخروج من السلطوية وفق رهانات التوافق الوطني التي سمحت بوضع اللمسات الأخيرة على المسار الدستوري، وساعدت في الوصول لصيغة سياسية وديمقراطية ضمنت انتقال ديمقراطي سليمي وسلس للسلطة، وهذا هو المعلم الأوضح والأبرز في المسار السياسي التونسي.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة

التداول على السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا مع تسليط الضوء على تونس من خلال تجربتها في الانتقال إلى الديمقراطية من خلال آلية التداول على السلطة، قد أدى بنا إلى الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات:

– تميزت التجربة الديمقراطية في تونس في عهد زين العابدين بن علي بأنها تجربة كانت تحت تأثير عدة عوامل إقليمية ودولية ومحلية.

– أدت السياسات التي اتبعتها نظم الحكم العسكرية في إفريقيا إلى العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية فقد فشلت هذه النظم في تحقيق الوحدة الوطنية، وأثارت النزاعات الطائفية، كما لم تحقق التنمية الاقتصادية التي كانت احد الأهداف الملحة بالنسبة للقارة الإفريقية ،مما زاد من عوامل عدم الاستقرار السياسي .

– لا يمكن الجزم على الرغم مما تحمله بعض التجارب الناجحة لتداول السلطة سلميا في إفريقيا من امال على طريق التحول الديمقراطي بأن هذه التجارب قدمت العلاج الكامل لكل ما تعانيه القارة من اثار سلبية نتيجة ظاهرة الانقلابات العسكرية، فلا تزال هذه التجارب تعبر عن تداول صوري للسلطة في شكل إجراءات تتبعها النخبة الحاكمة من اجل الالتفاف على مجريات التحول الديمقراطي ،وبالتالي فقد أثبتت أساليب التداول على السلطة في أفريقيا السلمية والغير السلمية فشلها في الحفاظ على الاستقرار السياسي للقارة.

– ما يمكن استنتاجه هو أن الديمقراطية في تونس هي ديمقراطية غربية شكليا فقط حيث أن محاولة تطبيقها فشلت نظرا لإختلاف البيئتين في الحضارة والخلفيات الإجتماعية السائدة في كل بلد، كما أن النخبة السياسية في تونس تقوم بالإصلاح السياسي إلا بالقدر الذي يضمن لها استمرارها في الحكم.

– بعد الثورة نجحت القوى السياسية في تونس في الحفاظ على الإستقرار السياسي للبلاد من خلال تحكيم منطق المشاركة بدل المغالبة وإقرار حكم توافقي لإدارة المرحلة الإنتقالية الذي يستمد شرعيته من ثلاث معطيات:

أولها: نجاح التونسيين في تكريس قاعدة التداول السلمي على السلطة.

ثانيا: تصديقهم على دستور تقدمي توافقي.

ثالثا: تشكيلهم حكومة تكنوقراط تؤمن بتسيير المرحلة الإنتقالية وإجراء انتخابات تعددية نزيهة

– لقد دشنت تونس مرحلة جديدة من مراحل الإنتقال الى الدولة الديمقراطية وكان جسر العبور إلى تلك المرحلة متمثلا في قبول الإختلاف وقبول التحاور والإرتكاز إلى التوافق.

– لقد أصبح الحكم بعد الثورة تجربة سياسية نسبية مفتوحة على التداول وقابلة للتغيير والتحديد ،بحسب مقتضيات اللحظة التاريخية(الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية) التي ينتمي إليها الشعب التونسي.

– لم يكن التأسيس الدستوري للدولة في التجربة الإنتقالية التونسية أمرا فوقيا أو منجزا فرديا أو حزبيا ، بل كان إبداعا تفاعليا مواطنيا ساهمت في صوغه المنظمات الحقوقية والنقابية والأهلية والسياسية المكونة للمجتمع المدني.

– لم يكن التحول نحو الديمقراطية الوفاقية والقبول بمنطق المشاركة لا المغالبة إعتباطيا أو عملا عفويا بل كان نتيجة وعي مسؤول لدى النخب السياسية والثقافية ،ولدي الأطراف الحاكمة (الترويكا) التي قبلت بمنطق التعايش والتنافس السلمي على السلطة.

– الحياد الذي سلكته المؤسسة العسكرية في تونس أسهم في إستمرارية السيرورة السلمية نحو الديمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- أبو شهيوة مالك عبيد و فلق محمود محمد، **الإيديولوجية والسياسة**، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا: 1993.

2- البار أمين، **دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر: .2013

3- البزيرات مالك خلف و الحتاتنة أحمد عبد الوهاب، **الثورة التونسية**، النشور الفكري الحر،.2011

4- الهرماسي محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،.1981

5- الحامدي بشير، **الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة**،. دار اليمامة للنشر والتوزيع، تونس:.2011

6- الكتبي ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، **لبنان**: 2004.

7- المديني توفيق، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، اتحاد الكتاب العرب، سوريا: 2001.

8- المدني توفيق، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ،الطوباوية الأصولية في السلطة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان: .2013

9- الخزرعي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ،دراسة معاصرة في إستراتجيات إدارة السلطة**، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن: 2004.

10- بشارة عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة.**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر:.2011

11- حسين خليل ، **العلاقات الدولية، النظرية والواقع والأشخاص والقضايا**، الطبعة الأولى منشورات الحلبي، لبنان: 2011.

12- حمدي عبد الرحمان، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل**، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى، مصر عبد الرحمان: .2007

13- حمدي عبد الرحمان، **العسكريون والحكم في أفريقيا**، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، مصر:.1996

14- حمدي عبد الرحمان، **دراسات في النظم السياسية والأفريقية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر: .2010

15- ياسين السيد، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**،. دار ميريت، مصر:2005 .

16- محفوظ محمد،**الإسلام ورهانات الديمقراطية**، الطبعة الأولى، لمركز الثقافي العربي لبنان:.2002

17- سارة فايزة ، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس**، الطبعة الأولى، 1986.

18- سلامة غسان، **أين هم الديمقراطيين: في ديمقراطية من غير ديمقراطيين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:.1995

19- سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الثالثة، دار النضال للطباعة، لبنان: 1989.

20- فرج أنور محمد ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، الطبعة الأولى، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق: 2008.

21- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات** ، دار هومة، الجزائر:2007.

22-غريفتش مارتن، أوكالاهان وتيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: 2008.

المعاجم والقواميس:

23- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء41، دار المعارف، مصر: 1981.

24- بن هادي علي وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب** : معجم عربي مدرسي، الطبعة السابعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:1991.

المجلات والدوريات:

25- أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس :الدرس الطويل نحو التوافق**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 العدد .6

26- كريم حسن ، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 309،أكتوبر مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 2004.

27- علي خالد حنفي ، **الإستراتجية الجديدة لأمريكا في أفريقيا**، مجلة السياسة الدولية العدد 253، مؤسسة الأهرام، مصر: جويلية 2003.

28- شلبي محمد ، **الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند دراسة مقارنة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ، العدد 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

29- تونس بلا رئيس، مجلة العرب،28 مارس 2015، العدد9875.

الجرائد:

30- الحرموني محمد ، **نتائج الانتخابات رسالة شعب وأسئلة شعب وأسئلة للتفكير.جريدة الضمير**،العدد25-11-2014.456

الرسائل والأطروحات الجامعية:

31- بقدي كريمة ، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريفيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد:2011-.2012

32- معقافي أسامة ، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي: دراسة حالة تونس(1987-2010)**، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الجزائر 03،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010/.2011

33- عايشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، .مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر،2007-2008.

34- قرساس بلال ، **التنافس الصيني الياباني في جنوب شرق آسيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والاعلام،2014.

المواقع الالكترونية:

35- البمراوي يوسف: **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، نقلا عن الموقع:
hpp:// www.ALNAD.NET/35032/book

36- الزهيري فلاح خلف كاظم ، **الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة**، نقلا عن الموقع:www.aljazeera.com

37- العكرمي لزهر، الرياحي سليم، **ظاهرة مالية لا علاقة لها بالواقع السياسي و الإنتخابي**، نقلا عن الموقع: http//google/mjixGF

38- القلعي مصطفى ، **الجبهة الشعبية بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014 ، التشريعية : النتائج والموقع السياسي**، نقلا عن الموقع: hhtp//google/JBRSIY

39- يوسفي عبد الوهاب ، **تونس بعد الاستقلال**، نقلا عن الموقع:
http://www.ALmadina.com

40- عبد المولى عز الدين ، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، . مركز الجريدة للدراسات، نقلا عن الموقع:
http//Studies.aljazeera.ne

41- علي محمد ، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**، نقلا عن الموقع:
www.wt.;u.th/liver.data/pdf/politic .

42- عيادي حسان ، **حركة النداء تونس :شبح الاستقالات يعود**، نقلا عن الموقع:
hhtp://googl/IAKWIX،

43- صلاح الدين الجوشي، **الاستقالات عرت أزمات الأحزاب الداخلية**، نقلا عن الموقع:
hhtp://www.attounissia.com.tn/detais

44- شين محمد المهدي ، **التحول في تونس..أسباب .... معوقاته....وتداعياته**، نقلا عن الموقع: khttp://www.REGIONALSTUDIES.t

45- خربوش صفى الدين، **السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات**،
WWW.ALJAZEERA.COM

46- **الإصلاح الدستوري في تونس**، www.mostakbal-com

47- **على عهد الدولة بعد الثورة، قوانين، مراسيم**، نقلا عن الموقع:
Salamlabid.blogspot.com/

48- **انتخابات مجلس نواب الشعب**، نقلا عن الموقع:
www.ElevtionsenTunisie.com

49- **الانتخابات التشريعية التونسية، تحليل سياسي**، نقلا عن الموقع:
www.ALjzira.com./tN.élection

50- الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعي2014 ، نقلا عن الموقع:

www.ALManar.com/tunisie

تونس رسميا العدد الاجمالي للناخبين المسجلين للانتخابات بلغ 5 ملايين و 236 الف ناخب 27 جوان2014، نقلا عن الموقع: http:webmanagercenter.com

الفهـــرس

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التداول على السلطة و الإستقرار السياسي في أفريقيا	
المبحث الأول: مفهوم تداول السلطة و الإستقرار السياسي	**10**
المطلب الأول: مفهوم تداول السلطة شروطه وأشكاله	**10**
المطلب الثاني: مفهوم الإستقرار السياسي ومتطلباته	**14**
المبحث الثاني: أساليب التداول على السلطة في أفريقيا	**18**
المطلب الأول الانقلابات العسكرية	**18**
المطلب الثاني طبيعة حكم النظم العسكرية	**22**
المطلب الثالث : التداول السلمي على السلطة	**23**
المبحث الثالث: إنعكاسات تداول السلطة في أفريقيا على إستقرارها السياسي	**26**
المطلب الأول: عدم استقرار القيادة السياسية	**26**
المطلب الثاني: الصراعات العرقية والإثنية	**26**
المطلب الثالث: الحروب الأهلية والمحاولات الإنفصالية	**28**
الفصل الثاني : التداول على السلطة ومسار التحول الديمقراطي في تونس	
المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تونس	**32**
المطلب الأول : العوامل الداخلية	**32**
المطلب الثاني : العوامل الخارجية	**38**
المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس	**41**
المطلب الأول: الاطار القانوني والدستوري للديمقراطية في تونس	**41**
المطلب الثاني: تقييم التجربة الديمقراطية في تونس	**44**
المبحث الثالث: معوقات وشروط التحول الديمقراطي في تونس	**47**

المطلب الأول: معوقات التحول الديمقراطي في تونس	**47**
المطلب الثاني: شروط وضمانات التحول الديمقراطي في تونس	**51**
الفصل الثالث: المسار الانتقالي واقامة الدولة الديمقراطية في تونس	
المبحث الأول: التغيير السياسي في تونس	**59**
المطلب الأول: العوامل الداخلية للتغيير السياسي في تونس	**59**
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتغيير السياسي في تونس	**66**
المبحث الثاني: المرحلة التأسيسية وإقامة الدولة الديمقراطية	**70**
المطلب الأول: رحيل بن علي والشعور النهائي لرئاسة الجمهورية	**70**
المطلب الثاني: الواقع السياسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي	**75**
المبحث الثالث: نهاية المرحلة الانتقالية والتداول على السلطة	**82**
المطلب الأول: التداول السلمي على السلطة في تونس	**82**
المطلب الثاني: الانتخابات في تونس ونهاية المرحلة الانتقالية	**83**
خاتمة	**92**
قائمة المراجع	**95**
الفهرس	

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع التغيير السياسي وتداول السلطة في تونس وما أفرز من ديناميات تطور جديدة في المجال السياسي التونسي. وذلك في إطار جملة التحولات الجديدة التي كانت نتاج الحراك الشعبي في تونس بعد سنة 2011. من خلال تحليل ابرز محطات المرحلة الانتقالية وما تبعها من إجراءات قانونية ودستورية مرتبطة بإعادة بناء المؤسسات السياسية، والتركيز تحديدا على تحليل رهانات بناء التوافق الوطني و ما نزعت إليه الثورة التونسية من عقلنة لمسار التغيير السياسي، وتفضيل المنطق التوافقي على حساب المواجهة بين الشرعية القانونية والشرعية الثورية مما سمح بترشيد انتقال السلطة وضمن استمرارية الدولة، في الوقت نفسه الذي مكن فيه من الانتقال من الشكل العفوي واللارسمي الذي أراد تأطير الثورة، إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية الدستورية والوفاقية والذي أسهم بدوره فيما بعد في تأمين الحد الأدنى من الالتقاء بين مكونات النخبة التونسية حول تأطير مرحلة الانتقال الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: التداول على السلطة، الاستقرار، الاستقرار السياسي

Résumé:

Cette étude a traité de la question du changement politique et de la passation de pouvoir en Tunisie et des nouvelles dynamiques de développement qui en découlent dans le champ politique tunisien. Ceci dans le contexte des nouvelles transformations qui ont été le produit du mouvement populaire en Tunisie après 2011. En analysant les stations les plus marquantes de la période de transition et les mesures législatives et constitutionnelles ultérieures liées à la reconstruction des institutions politiques, et en se concentrant spécifiquement sur l'analyse des enjeux de la construction du consensus national et de ce vers quoi tendait la révolution tunisienne. De la rationalisation de la voie du changement politique, et la préférence pour la logique consensuelle au détriment de la confrontation entre légitimité légale et légitimité révolutionnaire, qui a permis de rationaliser le transfert du pouvoir et dans la continuité de l'État, permettant en même temps le passage de la forme spontanée et informelle qui voulait encadrer la révolution, à d'autres formes jouissant d'une légitimité constitutionnelle et consensuelle qui, à leur tour, contribuèrent plus tard à assurer le minimum niveau de convergence entre les composantes de l'élite tunisienne sur le cadrage de l'étape de la transition démocratique.

Mots clés : délibération sur le pouvoir, stabilité, stabilité politique